إطار مقترح للتكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

دكتورة

وفاء يوسف أحمد[1]

المبحث الأول : الإطار العام للبحث

(١/ ١) مقدمة

تزايد الاهتمام العالمى فى الآونة الاخيرة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ويحكم المكافحة معايير دولية تلتزم مختلف دول العالم بها ، ويشار على وجه الخصوص الى المعايير الصادرة من مجموعة العمل المالى FATF والمقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.وتشمل منظومة المكافحة المؤسسات المالية والسلطات الرقابية ووحدات التحريات المالية (وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب) وجهات انفاذ القانون والنيابة العامة وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وتلعب البنوك دورا محوريا فى نجاح منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ولذلك فقد تم وضع التزامات قانونية ورقابية على هذه البنوك لوضع نظم داخلية للمكافحة ، ووضع عقوبات صارمة عليها فى حالة عدم الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية .

وتقوم كل من وظيفة الالتزام ووظيفة المراجعة الداخلية بدور أساسي فى قيام البنوك بتنفيذ التزاماتها فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب . فبالنظر

[1] مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة عين شمس
E-mail:Wafaassf@gmail.com

الى الطبيعة الخاصة بنشاط البنوك والالتزامات المفروضة عليها ، نشأت أهمية كبرى لاسناد مسئوليات محددة لوظيفة مستقلة فى البنوك وهى وظيفة الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، كما أنه بالنظر الى أن المراجعة الداخلية لها اختصاص عام بشأن تقييم وتحسين نظم إدارة المخاطر فى البنوك، وبالتالى فإن هناك حاجة ماسة الى التكامل بين هاتين الوظيفتين لتفعيل دور البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بإعتبارها تمثل أحد أهم مخاطر عدم الالتزام التى تتعرض لها البنوك .

(٢/١) مشكلة البحث

على الرغم من أن هناك التزامات محددة على البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وفقا للمعايير الدولية ، ووفقا للنظم القانونية والرقابية المصرية ، والتى تركز بوجه خاص على ضرورة أن يكون لدى البنوك نظام داخلى يمكنها من اكتشاف العمليات التى يشتبه فى أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل ارهاب واخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بها ، وأن هناك دور هام وحيوى يقع على عاتق كل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية لتقويم وتحسين نظم إدارة مخاطر الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، لتلافى تعرض البنوك والعاملين فيها لعقوبات جنائية وإدارية فى حالة عدم كفاية هذه النظم ، فإن أدبيات المحاسبة والمراجعة لم تتناول أهمية التكامل بين كل من وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام فى البنوك بهدف زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

ويشار هنا على وجه الخصوص الى ما تقضى به الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بقيام البنوك بوضع النظم التي تكفل قيام وظيفة المراجعة الداخلية، بالتنسيق مع وظيفة الالتزام، بفحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح ما يلزم لاستكمال ما يكون بها من نقص أو ما تحتاجه من تحديث وتطوير.

ويرى الباحث أن الأمر يتطلب التكامل بين هاتين الوظيفتين لزيادة فاعلية البنوك فى مجال المكافحة فى مصر، خاصة بعد تزايد التزامات البنوك وفقا للمستجدات فى المعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية المصرية ، والملاحظات التى تضمنها تقرير التقييم لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الذى أجراه البنك الدولى وتم إعتماده فى الاجتماع العام الذى عقدته مجموعة العمل المالى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF, ٢٠٠٩,p.١٠٣) بشأن مدى فاعلية البنوك فى الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية من حيث محدودية إجراءات التحقق التى تقوم بها البنوك بالنسبة لعملاء الودائع ، كما تضمن التقرير أن الرقابة المستمرة من قبل البنوك لاتزال بسيطة وتعتمد بصورة رئيسية على يقظة كل موظف وعلى بعض العمليات التي يتم التنبه إليها بصفة دورية استناداً إلى الحدود الموضوعة والتي يقوم الموظفون المسئولون عن الالتزام بتحليلها. إلا أن يقظة الموظفين تواجه بعض المصاعب ، وبناء على ذلك فقد أوصى التقرير بأنه من الضروري بذل جهود كبيرة لضمان تنفيذ الضوابط الرقابية بشأن إجراء متابعة مستمرة فعالة للعملاء، بما في ذلك العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

ومن هنا فإن مشكلة البحث تتمثل فى **كيفية زيادة فاعلية البنوك فى الوفاء بالتزاماتها بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وفقا للمعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية من خلال التكامل فيما بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية لديها .**

(٣/١) الهدف من البحث

أخذا فى الاعتبار أن المعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية تلزم البنوك بوضع النظم الداخلية المناسبة لاكتشاف العمليات التى تتضمن غسل أموال وتمويل ارهاب وإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بها ، وبالتالى فإن هناك التزامات محددة على البنوك فى وضع تلك النظم ومراجعتها أولا بأول للتحقق من أنها تفى بالتزاماتها الدولية والمحلية، وتلعب كل من المراجعة الداخلية

ووظيفة الالتزام دورا هاما فى تقييم وتحسين تلك النظم ومن أنها تساير آخر المستجدات الدولية والمتطلبات المحلية ، إلا أنه بالنظر الى أن هناك اختصاص عام للمراجعة الداخلية بإيجاد منهج منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر ، فى حين أن هناك هدف حصرى لوظيفة الالتزام يتمثل فى تحديد وتقويم وتقديم النصح والمتابعة وإعداد التقارير بالنسبة لمخاطر عدم الالتزام التى يمكن أن يتعرض لها البنك ، وبالتالى يهدف هذا البحث الى اقتراح اطار للتكامل بين كل من المراجعة الداخلية والالتزام فى البنوك لزيادة فاعليتها فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب . وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

(١/٣/١) ماهى المعايير الدولية التى تحكم التزامات البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب؟

(٢/٣/١) ماهى القوانين والضوابط الرقابية المصرية التى تحكم التزامات البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ؟

(٣/٣/١) ماهى مسئوليات وظيفة الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب؟

(٤/٣/١) ماهى مسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ؟

(٥/٣/١) كيف يؤدى التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية الى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ؟

(٤/١) الفروض

فى ضوء مشكلة البحث المطروحة والأهداف التى يسعى البحث الى تحقيقها تم وضع الفروض التالية للعمل على اختبارها وتحقيق الأهداف المرجوة منها :

(١/٤/١) الفرض الأول

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

(١/٤/٢)الفرض الثانى

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

(١/٤/٣) الفرض الثالث

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

(١/٥) أهمية البحث :

(١/٥/١) الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث ، فى ندرة الابحاث التى تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام فى البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ومن ثم توجيه اهتمام الباحثين والسلطات الرقابية ومختلف الإدارات المعنية فى البنوك وبوجه خاص إدارات الالتزام والمراجعة الداخلية، ومجالس إدارات البنوك واللجان المنبثقة منها نحو أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

(٢/٥/١) الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث فى أنه يساهم فى تجنب تعرض البنوك لعقوبات قانونية أو رقابية أو خسائر مالية أو فقدان السمعة نتيجة لاخفاقها فى الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، كما أن له أهمية على المستوى القومى من حيث تحسين قدرة الدولة على اكتشاف جرائم غسل الأموال وجرائم تمويل الارهاب ومن ثم تقليل الآثار السلبية لهذه الجرائم سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، وعلى المستوى الدولى فإن كفاءة وفاعلية الدولة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والتزامها بالمعايير الدولية فى مجال المكافحة سوف يكون له مردود ايجابى فى تقييم النظم المالية والاقتصادية فى الدولة والتصنيف الدولى لها فى مجال المكافحة.

(٦/١) منهج البحث:

تتحقق أهداف هذا البحث من خلال المزج بين المنهجين الاستقرائى والإستنباطى كما يلى:

(١/٦/١) المنهج الاستقرائى :

يستخدم الباحث هذا المنهج من أجل بناء اطار نظرى لموضوع الدراسة حيث يتم التأصيل العلمى لابعاد مشكلة البحث، بالاعتماد على الكتب العلمية والابحاث المنشورة والدوريات العلمية سواء العربية أو الأجنبية ، والمعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية المرتبطة بموضوع البحث ، وذلك فى محاولة للتحديد الدقيق لدور كل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ومعرفة أهمية وكيفية التكامل فيما بينهما لزيادة فاعلية البنوك فى المكافحة.

(٢/٦/١) المنهج الاستنباطى :

من خلال هذا المنهج يتم اختبار فروض البحث وتحديد مدى قبولها من عدمه من خلال تصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات المتعلقة بنطاق البحث لإمكان وضع فروض البحث فى صورة قابلة للاختبار الاحصائى ، وذلك لبيان أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

(٧/١) خطة البحث :

فى ضوء جوهر مشكلة البحث وأهميته وتحقيقا لأهدافه وتوافقا مع المنهج المتبع لاختبار الفروض يقوم الباحث بتقسيم خطة البحث الى مايلى :

المبحث الأول : الإطار العام للبحث : ويتضمن المقدمة والمشكلة والأهداف والفروض وأهمية البحث ومنهج البحث وخطة البحث .

المبحث الثانى :الإطار النظرى للبحث : ويشمل دراسة نظرية تحليلية بشأن التعريف بجريمتى غسل الأموال وتمويل الارهاب وبيان أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، والمعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ،

والقوانين والضوابط الرقابية المصرية بشأن التزامات البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ودور كل من وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى هذا الشأن ، والإطار المقترح للتكامل فيما بينهما لزيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

المبحث الثانى : الإطار النظرى للبحث

(١/٢)تعريف جريمتى غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

عرف قانون مكافحة غسل الأموال * جريمة غسل الأموال بما يلى " يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة أصلية، وقام عمداً بأي مما يلي:

أ. تحويل متحصلات أو نقلها، وذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية.

ب. اكتساب المتحصلات أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب فى قيمتها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو لمصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

---

* صدر هذا القانون بتاريخ ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٢ وقد تم تعديله بموجب أحكام القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ والقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ والقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٨ ثم بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤.

وأشار القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بأنه يقصد بتمويل الارهاب " جمع أو تلقي أو حيازة أو إمداد أو نقل أو توفير أموال أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو بيانات أو معلومات أو مواد أو غيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأية وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وذلك بقصد استخدامها، كلها أو بعضها في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها ستستخدم في ذلك، أو بتوفير ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر، أو لمن يقوم بتمويله بأي من الطرق المتقدم ذكرها " .

وترى (Okab , ٢٠١٤, p.١٩٦) أن غسل الأموال يمر بثلاث مراحل ، كما يرى (السيوى، ٢٠٠٨ ص ص . ٩٣-٩٤) أن عمليات تمويل الارهاب تمر أيضا بثلاث مراحل، وتتمثل المرحلة الأولى فى الايداع أو الاحلال أو التوظيف Placement ويتم بمقتضاها ضخ الأموال فى المؤسسة المالية (مثل البنوك) ، وتتمثل المرحلة الثانية ويطلق عليها التمويه Layering فى العمل على الفصل بين المال والشخص الاجرامى ، فى حين تتمثل المرحلة الثالثة فى الإدماج Integration والتى يتم بموجبها بالنسبة لغسل الأموال دمج الأموال فى أنشطة اقتصادية مشروعة ، فى حين يتم بالنسبة لتمويل الارهاب توجيه الأموال لتمويل الأنشطة والعمليات الارهابية، كما يرى(السيوى، ٢٠٠٨ ، ص ص ٨٧-٩٠) أن هناك أوجه تشابه واختلاف فيما بين جريمتى غسل الأموال وتمويل الارهاب فيما يلى :

- غالبا مايظهر كل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب سمات متشابهة في إساءة استخدامهما للقطاع المصرفى من أجل تحقيق غاية معينة أغلبها يكون له علاقة بإخفاء أو تمويه مصدر الأموال ، حيث يعمد القائمون بغسل الأموال إلى ضخ أموال غير مشروعة من خلال القنوات المصرفية بقصد إخفاء منشئها الإجرامى ، وكذلك الذين يموّلون الإرهاب يقومون بتحويل الأموال غير المشروعة ، أو التي يكون منشؤها مشروعاً من خلال ذات القنوات بقصد إخفاء مصدرها ، بهدف استخدامها فى مساندة الأفراد أو الكيانات الإرهابية.

- تتسم عمليات غسل الأموال بالتعقيدات الشديدة بغرض إخفاء مصدر تلك الأموال أو الجهة النهائية المستفيدة منها، ومن أجل ذلك تكون هذه العمليات فى أغلب الأحوال عمليات نقل سريع للأموال فيما بين الحسابات المختلفة أو عبر الحدود الوطنية ، أو من خلال استبدال العديد من العملات ، أو من خلال دمج تلك الأموال فى أصول مادية أو معنوية ثابتة أو منقولة سواء بالبيع أو الشراء ، وغالباً ما تكون قيمة تلك الأموال المغسولة كبيرة ، وقد يتم تقسيم قيمة هذه العمليات على أجزاء لعدم إثارة الاشتباه فيها ، وعلى النقيض من ذلك تتسم معظم عمليات تمويل الإرهاب بالبساطة الشديدة ، فهى لا تخرج عن المجرى المعتاد فى فتح الحسابات أو نقل وتحويل الأموال . وغالبا ما تكون قيمة تلك الأموال صغيرة ، وذلك نظراً لأن معظم العمليات الإرهابية لا تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة ، وذلك على العكس مما تحدثه من أضرار وخيمة على المجتمع والاقتصاد الوطنى .

ويوجز الباحث أوجه الاختلاف بينهما فيما يلى :

وجه الاختلاف	غسل الأموال	تمويل الارهاب
مصادر الأموال	غير مشروعة	مشروعة وغير مشروعة
الهدف النهائى	إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية	ارتكاب جريمة ارهابيه
حجم الأموال	عادة ما تكون كبيرة	لايشترط أن تكون كبيرة
درجة التعقيد	عادة ما تكون معقدة	غالبا لا تكون معقدة

وعلى الرغم من وجود اختلافات جوهرية فيما بين جريمتى غسل الأموال وتمويل الارهاب ، الا أن المعايير الدولية خاصة تلك الصادرة عن مجموعة العمل المالى (FATF) والقوانين والضوابط الرقابية قد وضعت التزامات محددة على البنوك لمكافحة هاتين الجريمتين معا ، ويشمل ذلك وضع النظم الداخلية لمكافحة جرائم غسل الأموال أو تمويل الارهاب ودور كل من وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية بشأن المكافحة.

(٢/٢) المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

أصبح غسل الأموال وتمويل الارهاب يمثلان ظاهرتان إجراميتان عالميتان لم يعد ارتكابهما يتم فى منطقة أو مناطق بعينها، وإنما أصبح خطرهما يمتد على مستوى العالم ، وقد أصدرت بعض الجهات الدولية معايير تمثل الإطار الدولى الذى يرتب التزامات محددة على البنوك وغيرها من الجهات المعنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب . وتشمل تلك المعايير الدولية ما يلى :

(١/٢/٢) مجموعة العمل المالى :

وضعت مجموعة العمل المالى* (FATF,٢٠١٢) فى عام ٢٠١٢ معيارًا دوليًا وقامت بتحديثه فى عام ٢٠١٥ ينبغي للبلدان تنفيذه من خلال اتخاذ

*مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة حكومية أنشئت في عام ١٩٨٩بغرض وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للإجراءات القانونية والتنظيمية والتنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي.وتعمل بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية الأخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من سوء الاستخدام. وقد حددت توصيات مجموعة العمل المالي إطار عمل شامل ومتسق من الإجراءات التي ينبغي للبلدان تنفيذها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .حيث صدرت التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي في عام ١٩٩٠ كمبادرة لمكافحة إساءة استخدام النظم المالية من قبل الأشخاص الذين يقومون بغسل أموال المخدرات.وقد تمت مراجعة التوصيات لأول مرة في عام ١٩٩٦ لتعكس تطور اتجاهات غسل الأموال والتقنيات، وتوسيع نطاقها إلى ما وراء غسل أموال المخدرات. وفي أكتوبر ٢٠٠١وسعت مجموعة العمل المالي ولايتها للتعامل مع قضية تمويل الأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، واتخذت خطوة مهمة لإعداد التوصيات الثماني الخاصة (التي اتسع نطاقها لاحقًا إلى تسع) المتعلقة بتمويل الإرهاب.وتمت مراجعة توصيات مجموعة العمل المالي للمرة الثانية في عام ٢٠٠٣، وأيد ما يزيد على ١٨٠ دولة هذه التوصيات جنبًا إلى جنب مع التوصيات الخاصة، وتم الاعتراف بها عالميًا على أنها المعيار الدولي لمكافحة كل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد قامت مجموعة العمل المالي فى عام ٢٠١٢ بتحديث توصياتها ، مع دمج توصيات مكافحة تمويل الارهاب مع توصيات مكافحة غسل الأموال.وينبغي قيام جميع الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في معايير مجموعة العمل المالي.وتلتزم جمهورية مصر العربية وكافة مؤسساتها بكافة المعايير التى تصدر عن مجموعة العمل المالى .

الإجراءات الضرورية بهدف تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب. ويتضمن هذا المعيار وضع السياسات والتنسيق الداخلي لمكافحتهما، وتطبيق إجراءات وقائية للقطاع المالي وغيره من القطاعات المحددة وتوفير الصلاحيات والمسئوليات للسلطات المختصة وتعزيز الشفافية وتوافر المعلومات بالنسبة للعملاء والمستفيدين الحقيقيين ، بالاضافة الى تسهيل التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

وقد أصدرت مجموعة العمل المالى (FATF, ٢٠١٣) منهجية لتقييم مدى التزام الدول الفنى بالتوصيات التى أصدرتها المجموعة فى فبراير ٢٠١٢ ، حيث يتم إعطاء أربعة مستويات محتملة لالتزام الدولة بكل توصية من التوصيات الأربعين ، وهى ملتزمة وملتزمة الى حد كبير وملتزمة جزئيا وغير ملتزمة Non–complaint , Partially complaint , Largely compliant , compliant ، كما تضمنت المنهجية وضع إجراءات لتقييم فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب للدولة.

وقد وضعت توصيات مجموعة العمل المالى (louis de Koker, ٢٠١٤, p.٢٨١) التزامات محددة على الدول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.وقد بلغ عدد التوصيات التى أصدرتها المجموعة أربعون توصية قسمتها الى سبعة أجزاء، وسوف يركز الباحث على كل من الجزء الرابع والخامس من تلك التوصيات بإعتبارها ذات صلة مباشرة بالبنوك (FATF,٢٠١٢,pp.١٤-٢٢) والتى تتناول التدابير الوقائية Preventive measures ,والشفافية والتعرف على المستفيد الحقيقى للاشخاص الإعتبارية Transparency and Beneficial ownership of legal persons ، وذلك بالاضافة الى بعض التوصيات الأخرى التى تؤثر على التزامات البنوك فى مجال المكافحة ، ويوجز الباحث تلك التوصيات فيما يلى:

١. يجب على الدول أن تطلب من المؤسسات المالية أن تحدد وتقييم وتتخذ إجراءات فعالة لتخفيف مخاطر استغلالها فى ارتكاب جرائم غسل أموال أو تمويل ارهاب(FATF,٢٠١٢ ,p.١١) وتضمنت المذكرة التفسيرية لتلك التوصية (FATF,٢٠١٢ ,p.٣١) أنه يجب على المؤسسات المالية تطبيق المنهج المبنى الى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وما يترتب عليه من زيادة الاجراءات الاحترازية فى حالة ارتفاع المخاطر ، مع السماح بتبسيط تلك الاجراءات فى حالة انخفاض المخاطر .

٢. يجب الا تحول قوانين سرية الحسابات دون قيام البنوك بتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالى (FATF,٢٠١٢ ,p.١٤).

٣. تطبيق العناية الواجبة بالعملاء Customer Due diligence(CDD) ، ومن ثم يجب على المؤسسات المالية عدم الاحتفاظ بحسابات مجهولة أو حسبات باسماء وهمية ، وأن تتخذ تدابير العناية الواجبة بالعملاء سواء فى تحديد هوية العميل والتحقق منها وتحديد هوية المستفيد الحقيقى واتخاذ اجراءات معقولة للتحقق منها وفهم الغرض من علاقة العمل بالاضافة الى بذل العناية المستمرة بشأن تلك العلاقة (FATF,٢٠١٢ ,pp.١٤-١٥). .

٤. الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالعمليات المحلية والدولية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء علاقة العمل ، وبحيث يشمل ذلك جميع السجلات التى يتم الحصول عليها لدى تطبيق العناية الواجبة بالعملاء وكذلك ملفات الحسابات والمراسلات التجارية (FATF,٢٠١٢ ,p.١٥)

٥. تطبيق العناية الواجبة المشددة على الأشخاص الذين يمثلون مخاطر مرتفعة على البنك بحكم شغلهم مناصب عامة رفيعة . Politically exposed persons (PEPs) ، ويشمل ذلك وضع أنظمة ملائمة لادارة مخاطر هؤلاء العملاء والحصول على موافقة الادارة العليا واتخاذ تدابير معقولة لمعرفة

مصدر الثروة ومصدر الأموال ، مع القيام بالمتابعة المستمرة المعززة لعلاقة العمل (FATF,٢٠١٢ ,p.١٦) .

٦. تطبيق إجراءات إضافية علاقات المراسلة المصرفية Correspondent banking ، وذلك من خلال تجميع بيانات كافية عن المؤسسة المصرفية المراسلة وفهم مسئولياتها وتقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لديها ، مع حظر قيام علاقة مراسلة مصرفية مع بنك صورى (FATF,٢٠١٢ ,p.١٦).

٧. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب التى تنشأ من تقديم منتجات أو أنشطة جديدة،وكذلك لدى استخدام تقنيات جديدة أو تطويرها New technologies (FATF,٢٠١٢,p.١٧).

٨. الحصول على المعلومات الكاملة والدقيقة عن منشئ التحويلات البرقية والمستفيد منها (FATF,٢٠١٢ ,p.١٧).

٩. تطبيق برامج لمكافحة غسل الأموال على مستوى المجموعة المالية من فروع أجنبية وشركات تابعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (FATF,٢٠١٢ .,p.١٨)

١٠. تطبيق إجراءات العناية المشددة (Enhanced Due Diligence (CDDعلى علاقات العمل والمعاملات مع الاشخاص الطبعيين والاعتباريين والمؤسسات المالية فى الدول مرتفعة المخاطر التى تحددها مجموعة العمل المالى (FATF,٢٠١٢ ,p.١٩).

١١. ابلاغ وحدة التحريات المالية Financial Intelligence Unit (FIU) عن العمليات المشتبه فيها Suspicious Transactions (FATF,٢٠١٢ .,p.١٩)

١٢. الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على المستفيد الحقيقى Beneficial Ownership.(FATF,٢٠١٢ ,p.٢٢) .

١٣.يجب أن تتمتع السلطات الرقابية بالصلاحيات الكافية للرقابة على البنوك والتأكد من التزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، بما فى ذلك صلاحية إجراء الرقابة الميدانية، وفرض عقوبات تأديبية ومالية تشمل صلاحية سحب رخصة البنك أو تقييدها أو تعليقها فى حالة عدم الالتزام بتلك المتطلبات (FATF,٢٠١٢ ,p.٢٣).

(٢/٢/٢) لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel committee for banking supervision(BCBS)

أصدرت لجنة بازل (BCBS, ٢٠٠١)* مقرر بشأن العناية الواجبة بالعملاء Customer Due diligence for banks لكى تتمكن البنوك من معرفة العملاء الذين يتعاملون معها ، على اعتبار أن عدم العناية الواجبة بالعملاء تعرض البنوك الى مخاطر قانونية أو تشغيلية أو مخاطر تتعلق بالسمعة ، وهو ما يؤدى الى تحمل البنك خسائر مالية كبيرة . وأشارت اللجنة أن مبدأ إعرف عميلك Know your customer يرتبط بصورة كبيرة بمكافحة غسل الأموال ولذا يجب أن يتم تضمين بعض العناصر الأساسية في برامج التعرف على العميل لدى البنوك، بحيث تشتمل على مايلى :

---

*تأسست لجنة بازل عام ١٩٧٤ من محافظى البنوك المركزية فى الدول الصناعية العشر وسويسرا ولوكسمبورج تحت إشراف بنك التسويات الدولية وذلك بعد حدوث انهيار لبعض البنوك فى السبعينات وظهور مخاطر لم تكن معروفة فى السابق مثل مخاطر التسوية وزيادة حدة المخاطر الائتمانية إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وزيادة حجم نسبة الديون المشكوك فى تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم ، وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك و تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

- سياسة قبول العميل
- التعرف على العميل
- الرقابة المستمرة على الحسابات
- إدارة المخاطر

ومن ثم فإن البنوك مطالبة بالتعرف على العملاء والرقابة على الأنشطة التي تتم على حساباتهم لتحديد المعاملات التي لا تتسق مع النمط الطبيعي أو المتوقع منهم أو من حساباتهم، ويجب أن تكون معايير "اعرف عميلك" هي المبدأ الأساسي في إدارة المخاطر لدى البنك وفي إجراءات الرقابة.

كما قامت لجنة بازل (BCBS,٢٠٠٥) بإصدار مقرر تحت عنوان "وظيفة الالتزام " Complaince and compliance functionin in banks وهى تتضمن التعريف بوظيفة الالتزام ومسئولياتها وصلاحياتها والسمات التى يجب أن تتصف بهاومسئوليات البنك بشأنها ، ويشمل ذلك مسئوليات مجلس الادارة والادارة العليا فى البنك .

(٣/٢) القوانين والضوابط الرقابية المصرية التى تحكم التزامات البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

تتمثل أهم القوانين والضوابط الرقابية التى تحدد مسئوليات البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب فيما يلى :

- قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته والتى آخرها القرار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ .
- اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال .
- الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- قواعد التعرف على العملاء الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- بعض الأحكام التى وردت فى بعض الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بشأن نظام الرقابية الداخلية فى البنوك والحوكمة السليمة .

ويوجز الباحث فيما يلى أهم ما جاء فى تلك القوانين والضوابط الرقابية :

١. تضمنت المادة (٨) من قانون مكافحة غسل الأموال التزاما عاما على البنوك بشأن الإخطار عن العمليات التى يشتبه فى أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل ارهاب ، ووضع النظم الكفيلة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والاجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب التى تصدرها الوحدة .

٢. تضمنت المواد من (٣٦ -٣٩) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال التزامات على البنوك بشأن اختصاصات المدير المسئول عن شئون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتى تشمل تلقى المعلومات عن العمليات غير العادية والمشتبه فيها وفحص هذه العمليات واتخاذ القرار في شأن إخطار الوحدة بها أو حفظها ، وأن تهيئ له ما يمكنه من مباشرة اختصاصاته في استقلالية ، وما يكفل الحفاظ على سرية المعلومات التي ترد إليه والإجراءات التي يقوم بها ،وأن يكون له في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والبيانات التي تلزم لقيامه بأعمال الفحص ، ومراجعة النظم والإجراءات التي تضعها المؤسسة المالية أو الجهة الأخرى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى الالتزام بتطبيقها، واقتراح ما يلزم لاستكمال ما يكون بها من نقص أو ما تحتاجه من تحديث وتطوير أو لزيادة فاعليتها وكفاءتها. وأن يعد تقريراً مرة على الأقل كل سنة عن أوجه نشاطه وتقييمه لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن العمليات غير العادية والمشتبه فيها وما اتخذ في شأنها مشفوعا بما يراه من اقتراحات في هذا الشأن ، وأن يقدم هذا التقرير إلى مجلس الإدارة لإبداء ما يراه من ملاحظات ، وما يُقرر اتخاذه من إجراءات في شأنه ، ويرسل هذا التقرير إلى الوحدة مشفوعاً بملاحظات وقرارات مجلس الإدارة في شأنه. وأن يمد الوحدة بما تطلبه من البيانات ، وتيسير اطلاعها على السجلات والمستندات في سبيل مباشرتها أعمال التحري والفحص، أو لتضمينها قاعدة البيانات المنشأة

في الوحدة ، كما يكون مسئولاً عما يتعلق بوضع وتنفيذ خطط ومناهج وبرامج التأهيل والتدريب.

٣. تضمنت الضوابط الرقابية الصادرة بشأن الرقابة الداخلية بالنسبة لوظيفة الالتزام بأنه يجب على البنوك وضع سياسات للالتزام وتعيين مسئول / مسئولين يتمتعون بالاستقلالية للتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية فضلا عن سياسات واجراءات البنك وأن تلتزم البنوك بالحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على تعيين مدير الالتزام وأن يرفع مديرو الالتزام تقارير عن أعمالهم الى لجنة المراجعة و/أو الى مجلس الادارة .

٤. تضمنت تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن حوكمة البنوك فيما يتعلق بوظيفة الالتزام أنه ينبغى أن يكون البنك على دراية كافية بمخاطر الالتزام ، وأنه يقع على عاتق الادارة العليا مسئولية وضع سياسات فيما يتعلق بوظيفة الالتزام ، على أن يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الادارة ، مع ضرورة احاطة كل العاملين فى البنك بها، ويقوم مدير الالتزام بتقديم تقاريره مباشرة الى لجنة المراجعة بالبنك .

٥. تقضى الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بأن يكون مدير الالتزام هو المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وأنه يتعين على البنك وضع النظم الداخلية المناسبة للتطبيق السليم للتشريع والضوابط الرقابية بما يشتمل على السياسات والإجراءات الواجب توافرها لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراجعة هذه النظم بصفةٍ دورية للوقوف على مدى الالتزام بتطبيقها واكتشاف مواطن الضعف أو القصور فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها ، مع مراعاة ما يأتى:

- وضع سياسة واضحة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب معتمدة من مجلس الإدارة أو المدير الإقليمي لفروع البنوك الأجنبية بغرض التطبيق السليم للتشريع والضوابط الرقابية الصادرة فى هذا الشأن، مع مراعاة تحديثها بصفة مستمرة.

- وضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب يراعى فيها التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع السياسة المقررة فى هذا الشأن.
- قدرة النظم الداخلية والسياسات والإجراءات المتبعة على اكتشاف العمليات غير العادية ، أو التى تتم مع عملاء مشتبه فيهم ووضعها تحت نظر المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع آلية مناسبة للتحقق من الالتزام بالنظم الداخلية الموضوعة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع النظم التي تكفل قيام وظيفة المراجعة الداخلية، بالتنسيق مع المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بفحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح ما يلزم لاستكمال ما يكون بها من نقص أو ما تحتاجه من تحديث وتطوير.

٦. تضمنت قواعد التعرف على هوية العملاء فى البنوك الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال سياسات قبول العملاء والتعرف على هويتهم وتحديث البيانات والرقابة المستمرة على العمليات ونظم إدارة المخاطر وإجراءات العناية المشددة الخاصة ببعض العملاء والعمليات

(٤/٢) دور وظيفة الالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

يرى (Verhage,٢٠٠٩, p.١١٩) أن المؤسسات المالية فى معركة لمكافحة غسل الأموال من عدة اعتبارات إحداها أنها مؤسسة تجارية تهدف الى تقديم نفسها بإعتبارها جهة يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها من كافة الأطراف ذات المصالح stakeholders ، وهذا يتطلب قيامها بالمكافحة الصارمة لغسل الأموال ووضع سياسات للالتزام لكى يتم البيان للعالم الخارجى أنها تقوم جديا بمكافحة تلك الجرائم . كما يرى (Naylor,٢٠٠٧,p.١٢) أن المؤسسات المالية فى موقف قد يترتب عليه وجود تضارب مصالح بين التزاماتها تجاه السلطات الرقابية ، ومسئولياتها تجاه عملائها .

ويرى (Capgemini, ٢٠٠٥) أن سياسة الالتزام يمكن أن تستخدم كأداة تسويقية ، حيث أنه يمكن استخدام المعلومات المطلوبة للتعرف على العملاء لأغراض رقابية ، فى زيادة المعلومات التى تتوفر عن العميل لاغراض بيعية ، وايضا لأغراض زيادة الثقة ، وبالتالى فإن وظيفة الالتزام تعمل على إيجاد التوازن بين الوفاء بمتطلبات خارجية مثل تطبيق القوانين والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال ، ولأغراض داخلية مثل العمل على تجنب الانطباع السلبى ، وتحسين السمعة وتجنب الغرامات المالية والعقوبات المتعلقة بالتراخيص .

وترى لجنة بازل (BCBS,٢٠٠٥,p.٧) أنه يقصد بالالتزام أنها وظيفة مستقلة تحدد وتقيم ، وتقدم النصح والمشورة ، وتراقب، وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام فى البنك ، والتى تتمثل فى التعرض لعقوبات قانونية ورقابية ، وخسائر مالية وفقدان السمعة ، نتيجة الفشل فى الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية، ومعايير السلوك المهني والممارسات السليمة.

وترى إحدى السلطات الرقابية (مؤسسة النقد العربى السعودى ،٢٠٠٨ ،ص ٥) أن وظيفة الالتزام فى البنوك تعتبر أحد أسس وعوامل نجاحها ، كونها تلعب دورا اساسيا فى المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين ، وتوفير الحماية من العقوبات، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها فى درء مخاطر عدم الالتزام وبوجه خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية ، وتوطيد العلاقة مع السلطات الرقابية ، وإرساء مبادئ نهج الادارة السليمة فى المؤسسات المصرفية ، وإيجاد الآليات والأطر التى تكفل مواجهة الجرائم وبوجه خاص مسئوليتها عن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب ، والمحافظة على القيم والممارسات المهنية فى العمل المصرفى .

وتعد وظيفة الالتزام أحد الوظائف الرقابية، حيث أشارت لجنة بازل (BCBS,٢٠١٥,p.١) الى أن البنك لديه ثلاث وظائف رقابية control functions لديها مسئوليات مستقلة عن الادارة، وذلك بغرض القيام بتقييم

موضوعى والتقرير و/ أو التأكيد ، وهذه الوظائف تشمل كل من وظيفة ادارة المخاطر التى لها صلاحيات محددة فى تحديد وتقييم ومتابعة والتقرير عن المخاطر التى يواجهها البنك ، ووظيفة الالتزام التى يقتصر نطاق عملها على كل مايتعلق بمخاطر عدم الالتزام فقط ، ووظيفة المراجعة الداخلية والتى لها صلاحيات عامة بشأن تقويم وتحسين نظم إدارة المخاطر بالإضافة الى الرقابة والحوكمة . ومن ثم يرى الباحث الأهمية القصوى للفصل الدقيق بين تلك الوظائف الثلاثة فى المجال المصرفى .

ويرى (Dieter De Smet Anne-Laure Mention, ٢٠١١,p.١٨٧) أن الرقابة الداخلية يجب أن تتأكد من أن المنظمة ملتزمة بكل القوانين والضوابط الرقابية ذات العلاقة ، ويرى (Geiger and Wuensch, ٢٠٠٧,p.١٣) أن البنوك تواجه أعباء كبيرة فى مكافحة غسل الأموال نظرا لأنها ذات صلة وثيقة بأنشطتها ، وأن التطبيق الفعال للضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب له أثر ايجابى على سمعة البنك .

ويستخلص الباحث مما تقدم مايلى :

١. أن هناك أهمية كبرى لوظيفة الالتزام فى البنوك بإعتبارها أحد الوظائف الرقابية الثلاثة ، وأن لها دور هام فى نظام الرقابة الداخلية فى البنوك ، وأنها تعتبر أحد أسس وعوامل نجاحها .
٢. أن وظيفة الالتزام يجب أن تكون مستقلة .
٣. أن مخاطر عدم الالتزام تتمثل فى الفشل فى الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية ذات العلاقة ، ومعايير السلوك المهنى والممارسات السليمة .
٤. أن هناك خمسة أهداف لوظيفة الالتزام هى تحديد وتقييم وتقديم النصح ومتابعة وإعداد التقارير بشأن مخاطر عدم الالتزام .

وبناء على ذلك فإن وظيفة الالتزام تمتد لتشمل كافة القوانين والضوابط الرقابية وكذلك معايير السلوك المهنى والممارسات السليمة ذات الصلة بالبنك ، وتعتبر من أهم القوانين ذات الصلة الوثيقة بنشاط البنوك فى مصر هى القانون رقم ٨٨ لسنة

٢٠٠٣ وتعديلاته بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ، ولائحته التنفيذية ، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته بشأن مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والذى يتضمن التزامات محددة على البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

وفى ضوء ماجاء فى المعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية المصرية فى شأن مكافحة غسل الأموال والتى سبق للباحث الاشارة اليها ، يرى الباحث أن دور وظيفة الالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب فى مصر يتمثل فيما يلى :

(٢/٤/١) سياسة قبول العملاء

يجب أن تتحقق وظيفة الالتزام من أن البنك قام بوضع سياسات وإجراءات واضحة لقبول عملائه، على أن تتضمن تلك السياسات والإجراءات وصفاً لفئات العملاء الذين يمكن أن يشكلوا خطراً أكبر على البنك أخذاً في الاعتبار بعض العوامل مثل طبيعة نشاط العميل، وجنسيته، والحسابات المرتبطة به، وكذا أية مؤشرات أخرى ذات صلة بدرجة المخاطر ويجب أن يراعى بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة أن يولي البنك عناية خاصة لدى اتخاذ إجراءات التعرف على هوية هؤلاء العملاء وأوضاعهم القانونية، مع مراعاة عدم قبول العملاء المحظور التعامل معهم

(٢/٤/٢) التعرف على هوية العملاء

يجب على وظيفة الالتزام التحقق من قيام البنك بما يلى

١- ان البنك لا يفتح أو يحتفظ بحسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال بأسماء مجهولة أو صورية أو وهمية.

٢- أن البنك يتعرف على هوية العميل والتحقق منها، سواءً كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو ترتيبا قانونيا بالإضافة إلى التعرف على الغرض من التعامل وطبيعته، فى الأحوال الآتية:

أ . بدء إقامة علاقة مع العميل.

ب. إجراء عملية عارضة بقيمة تجاوز مبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي، على أن يراعى في حساب هذه القيمة الحالات التي تتم فيها معاملات متعددة تبدو مرتبطة ببعضها البعض، ويتعين على البنك أن يحصل على أية معلومات أو مستندات يرى ضرورة استيفائها، حتى في حالة عدم تجاوز العملية المبلغ المشار إليه.

ج. إجراء عملية تحويل عارضة أيًاكانت قيمتها.

د. وجود اشتباه في ارتكاب جريمة غسل أموال أو تمويل للإرهاب

هـ . وجود شك لدى البنك في دقة البيانات التي حصل عليها سابقاً لدى التعرف على هوية العميل، أو تقدير عدم كفاية هذه البيانات والحاجة إلى استيفائها.

٣-أن البنك يلتزم لدى القيام بإجراءات التعرف على الهوية بالتأكد من استيفاء بيانات نموذج طلب فتح الحساب بالكامل، والتوقيع عليه من الشخص المصرح له بالتعامل عن الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني أمام الموظف المختص، وذلك طبقا لنماذج فتح الحسابات المعمول بها وفقاً للشكل القانوني للعميل.

٤-أن البنك يتعرف على هوية المستفيد الحقيقي ويتخذ إجراءات معقولة للتحقق من هويته باستخدام معلومات أو بيانات من مصادر موثوق بها بما يضمن وصول البنك إلى قناعة بأنه قد تعرف على ذلك المستفيد الحقيقي.

٥-أن البنك يحدد ما إذا كان العميل ينوب عن شخص آخر، ويقوم في هذه الحالة باتخاذ خطوات معقولة لجمع معلومات كافية للتحقق من هوية من ينوب عنه العميل.

٦-أن البنك يطبق إجراءات التعرف على الهوية أيضاً على الأشخاص المصرح لهم بالتعامل على حسابات العميل.

٧-أن البنك يقوم بإجراءات التحقق التى يتم بموجبها التأكد من صحة المعلومات المتوفرة عن العميل قبل بدء علاقة العمل ، أو إجراء عملية لعميل عارض ، وذلك باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوق بها ومستقلة، ، مع مراعاة الإطلاع على المستندات الأصلية المقدمة من المفوض بالتوقيع عن العميل والحصول على صور ضوئية منها، وتوقيع الموظف المختص على كل منها بما يفيد أنها صورة طبق الأصل.

٨-أن البنك لا يقبل من الوكيل كالمحامى أو المحاسب أو الوسيط المالي، ومن فى حكمهم التذرع بعدم إفشاء سر المهنة عند استيفاء بيانات التعرف على الهوية.

٩-أن البنك لا يفتح الحساب أو الدخول في أي علاقة مصرفية مع العميل أو تنفيذ أي عمليات لحسابه، في حال عدم قدرته على استيفاء إجراءات التعرف على هوية العميل.

١٠-أن البنك الذي يتبع مجموعة مالية يأخذ في الاعتبار لدى التعرف على هوية العملاء نشاط العميل مع مختلف الفروع والشركات التابعة للمجموعة في الداخل والخارج .

١١-فى حالة استعانة البنك بمؤسسة مالية أخرى في تطبيق إجراءات التعرف على هوية العميل، يجب أن تكون لديه القدرة على الحصول فورًا من المؤسسة المالية على المعلومات وصور المستندات المتعلقة بالتعرف على هوية العميل.وأن يطمئن إلى أن المؤسسة المالية تخضع لرقابة وإشراف ولديها إجراءات ملائمة خاصة بمتطلبات التعرف على هوية العملاء والاحتفاظ بالسجلات.كما أنه فى حالة وجود المؤسسة المالية التي تتم الاستعانة بها في دولة أخرى يتعين على البنك التحقق من تطبيق تلك الدولة لتوصيات مجموعة العمل المالي FATF المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٢- أن البنك يقوم في حالة طلب إحدى المؤسسات المالية فتح حساب، بتطبيق إجراءات التعرف على الهوية الخاصة بالأشخاص الاعتبارية، على أن يراعى في حالة المؤسسات المالية الأجنبية التأكد من وجود تشريعات ملائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى الدولة الأم للمؤسسة المالية، وخضوع تلك المؤسسة الماليةللرقابة من سلطة رقابية بالدولة الأم.

١٣- أنه قد تم تسجيل كافة المعلومات، وحفظ كافة المستندات المتعلقة بإجراءات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية بطريقة ملائمة.

(٣/٤/٢) تحديث البيانات

يجب على وظيفة الالتزام التحقق من قيام البنك بما يلى :

١. تحديث المعلومات والمستندات التي حصل عليها لدى التعرف على هوية العملاء بصفة مستمرة وعلى نحو ملائم، كل خمس سنوات كحد أقصى . وأن البنك يقوم بتخفيض هذه المدة بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

٢. تحديث المعلومات والمستندات التى حصل عليها لدى التعرف على هوية العملاء عند تنفيذ عملية كبيرة أو معقدة لأي من هؤلاء العملاء، أو عند حدوث تغيرات ملموسة في المستندات اللازمة للتعرف على العميل ، أو عندما يحدث تغير ملموس في طريقة التعامل على الحساب ، وكذلك عند حاجة البنك، وفق تقديره، إلى بيانات أخرى عن العميل.

ويوضح الشكل التالى دور وظيفة الالتزام بشأن قبول العميل والتعرف على هويته :

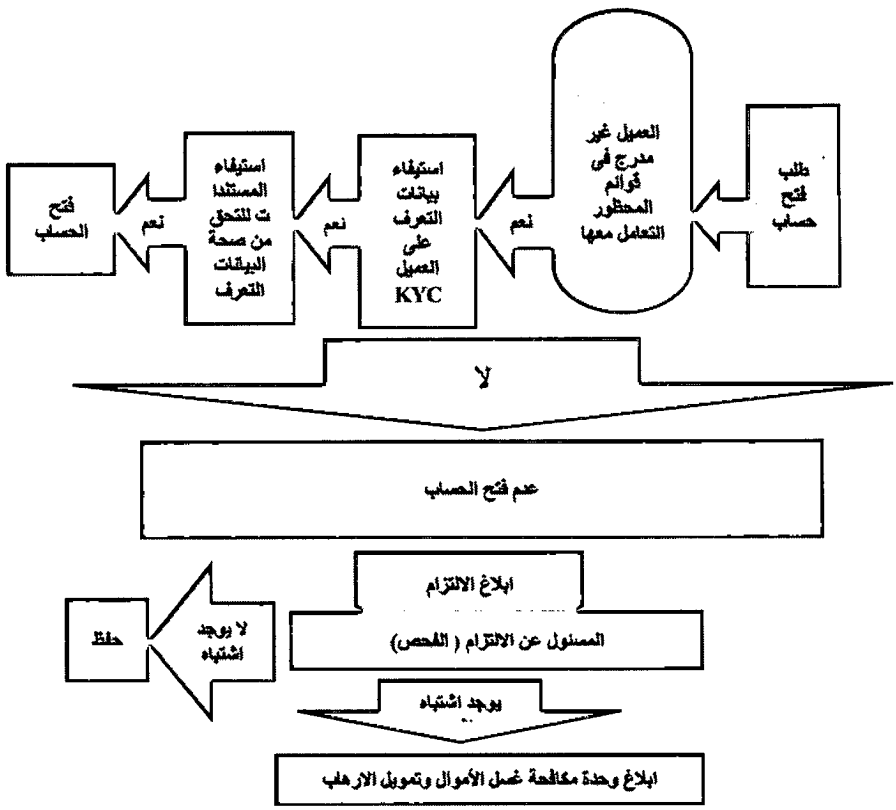

(المصدر: من إعداد الباحث)

(٤/٤/٢) الرقابة المستمرة للعمليات

يتعين على وظيفة الالتزام التأكد مما يلى :

١-أن البنك يضع نظام داخلي يسمح له بالرقابة المستمرة للعمليات، بما يشمل فحص العمليات التي تتم طوال فترة قيام العلاقة مع العميل، لضمان اتساق

العمليات التي يتم إجراؤها مع ما يتوافر لدى البنك من معلومات عن العميل ونمط نشاطه والمخاطر التي يمثلها .

٢- أن البنك يقوم بإيلاء عناية خاصة لجميع العمليات المعقدة أو الكبيرة بصورة غير معتادة، أو أنماط العمليات غير العادية، وذلك في الأحوال التي لا يكون لأي من هذه العمليات أو الأنماط غرض مشروع أو اقتصادي واضح.

٣- أن البنك يقوم بفحص خلفية تلك التعاملات والغرض منها لأقصى حد ممكن، وتسجيل ما يتم التوصل إليه من نتائج كتابةً، والاحتفاظ بتلك النتائج لمدة خمس سنوات على الأقل.

(٢/٤/٥) نظم إدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتعين على وظيفة الالتزام التأكد مما يلى :

١- أن البنك وضع نظام لإدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن تصنيف العملاء إلى ثلاث فئات وفقا لدرجات المخاطر هى مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة .

٢- أن البنك يراعى لدى تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر الأخذ فى الاعتبار كل من المخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعملاء (وهى تشمل المخاطر المتعلقة بالعملاء أنفسهم ، أو تعاملاتهم ، أو قطاعات أنشطتهم) والمخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة .

٣- أنه يراعى لدى قياس درجة المخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية الخدمات التى لا تتيح الإفصاح عن قدر كبير من المعلومات المتعلقة بهوية مستخدميها، أو تلك التى تتسم بالطابع الدولي، مثل الخدمات المصرفية المقدمة من خلال شبكة المعلومات الدولية.

٤- أن البنك يراعى لدى قياس المخاطر المتعلقة بالعملاء أنفسهم هؤلاء الذين يصعب التعرف على المستفيد الحقيقي من تعاملاتهم، بسبب تعقد هيكل الملكية الخاص بهم فى حالة الأشخاص الاعتبارية أو العملاء الذين يوجد ما

يشوب سمعتهم أو تعاملاتهم السابقة ، أو العملاء غير المقيمين. وكذلك العملاء الذين يعدون من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة أو الذين لهم ارتباط بهم.

٥- أن البنك يراعى أيضا لدى قياس المخاطر المتعلقة بتعاملات بالعملاء مدى تناسب التعاملات مع الغرض المعلن من التعامل أو الخدمات التى يطلبونها بالمقارنة مع طبيعة نشاطهم ، وكذلك فى حالة قيامهم بعمليات معقدة أو ضخمة دون مبرر واضح أو التعامل مع مقر بنك بعيد عن مقر إقامة العميل أو مكان عمله دون مبرر واضح ، وتعدد حسابات العملاء لدى البنك، أو في أكثر من بنك يقع في نفس المنطقة، وذلك دون غرض واضح.، أو التعامل بمبالغ نقدية كبيرة على الرغم من عدم انتماء نشاط العميل إلى الأنشطة التى تتميز بكثافة التعامل النقدي ، أو العملاء الذين يطرأ تغير واضح في نمط تعاملاتهم مع البنك دون مبرر واضح، أو ترد للبنك معلومات عن تورطهم في أنشطة غير مشروعة.، وكذلك الاستخدام غير المبرر للوسطاء في المعاملات، أو طلب العميل إحاطة بعض العمليات بقدر مبالغ فيه من السرية ، وكذلك العمليات غير المباشرة، وتلك التى تتم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

٦- أن البنك يراعى أيضا لدى قياس المخاطر المتعلقة بقطاعات الأنشطة الخاصة بهم مثل الأنشطة التي تتميز بكثافة التعامل النقدي والجمعيات الخيرية وغيرها من الجهات الأخرى التى لا تهدف للربح ، وكذلك تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة والتحف والأعمال الفنية.

٧- أن البنك يراعى لدى قياس المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة المخاطر المتعلقة بمكان إقامة العميل أو عمله، ومصدر ووجهة العمليات التي تتم على الحساب، وأن البنك يسترشد لدى تحديده للمناطق الجغرافية ذات المخاطر المرتفعة بالدول التى تخضع لعقوبات أو لحظر التعامل أو لإجراءات أخرى مماثلة من قبل الأمم المتحدة ، والدول التي يتم تحديدها من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال بالتنسيق مع البنك المركزي المصري بصفتها لايتوفر لديها تشريعات أو نظم مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو لا تطبق

توصيات مجموعة العمل المالي، أو لا تطبقها بالكفاءة المطلوبة ، أوتقوم بتمويل أو دعم الأنشطة الإرهابية ، وكذلك الدول التي تشتهر بانتشار مستوى عال من الفساد أو الأنشطة الأخرى غير المشروعة، مثل الاتجار في المخدرات وزراعتها وتهريب الأسلحة وغيرها.

٨- أن البنك وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب بما يتناسب مع درجات المخاطر .

٩- أن البنك يقوم بمراجعة تصنيف العملاء وفقاً لدرجات المخاطر مرة على الأقل كل سنة أو في حالة حدوث تغيرات خلال السنة تستدعى ذلك .

(٦/٤/٢) إجراءات العناية المشددة للعملاءأو الخدمات والعمليات المالية مرتفعة المخاطر:

يجب على الالتزام التحقق من أن البنك يقوم بتطبيق إجراءات العناية المشددة ومن بينها مايلى:

١.العملاء غير المقيمين: وهى تشمل العملاء غير المقيمين العملاء، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً اعتبارية الذين لا يوجد لهم محل إقامة أو عنوان دائم بالدولة .

٢. _الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة : وهى تشمل الأشخاص المسند إليهم مناصب عامة رفيعة محلياً أو في دولة أجنبية، أو الذين سبق أن أسندت إليهم هذه المناصب، مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار مسئولي الحكومة والمسئولين العسكريين والمسئولين في الجهات القضائية، وكبار المسئولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة، والمسئولين البارزين بالأحزاب السياسية.

٣. الأشخاص الذين ينتمون إلى دول لاتطبق توصيات مجموعة العمل المالي بصورة كافية .

٤. العمليات غير المباشرة

٥ . استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة : وتشمل بطاقات الدفع الإلكترونية ، وخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول ،والعمليات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت وغيرها ، والخدمات المصرفية الخاصة .

ويتلقى مدير الالتزام تقارير يومية عن العمليات غير العادية التى يوفرها النظام الداخلى، بالاضافة الى أية إخطارات اشتباه داخلية ترد اليه من مختلف أنشطة البنك ، ويقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لفحصها ، وإتخاذ القرار المناسب بشأنها سواء بالحفظ أو بإعتبارها عملية مشتبه فيها ومن ثم ابلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بها.

ويوضح الشكل التالى دور وظيفة الالتزام بشأن الرقابة المستمرة على العمليات وما يسفر عنه فحص التقارير اليومية بشأن العمليات غير العادية وإخطارات الاشتباه الداخلى :

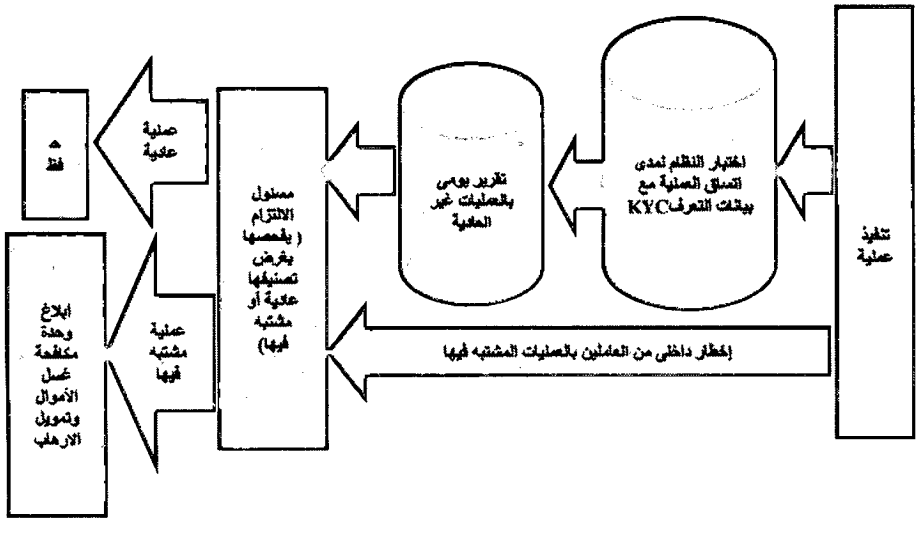

المصدر : من إعداد الباحث

يخلص الباحث مما تقدم أن دور وظيفة الالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب يتلخص فيما يلى :

- **أعمال يومية (مستمرة ongoing)** تتمثل فى التقارير التى يتلقاها مدير الالتزام بشأن طلبات فتح الحسابات التى لم يتم الموافقة عليها للنظر فى اعتبار أى منها محاولات لعمليات غسل أموال أو تمويل ارهاب وبالتالى اتخاذ قرار باخطار الوحدة بها ، وكذلك العمليات غير العادية وإخطارات الاشتباه الداخلى التى يتيحها نظام العمل فى البنك الى مدير الالتزام لاتخاذ قرار بشأن إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب باعتبارها عمليات مشتبه فيها.
- **أعمال دورية (periodic)** وتتمثل فى مسئوليات مدير الالتزام فى التحقق من سلامة السياسات والإجراءات والنظم الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وفقا للقوانين والضوابط الرقابية والمعايير الدولية ، والوقوف على مدى التزام العاملين بها واتخاذ الاجراءات التصحيحة المناسبة فى حالة اكتشاف أية نقاط ضعف .

(٥/٢) دور المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

عرف معهد المراجعين الداخلين (IIA,٢٠٠٩) المراجعة الداخلية بأنها نشاط توكيدى واستشارى مستقل وموضوعى مصمم لاضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها. وهى تساعد المنظمة فى تحقيق أهدافها من خلال انشاء منهج منظم ومنضبط Disciplined لتقويم evaluate وتحسين فاعلية إدارة المخاطر Risk Management والرقابةControl وعملية الحوكمة governance processe .

وقد جاء فى معيار المراجعة الدولى رقم ٢١٣٠ ,٢٠٠٩, IIA) (٢-١.PA٢١٣٠,pp بعنوان الرقابة بأنه يجب أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنشأة فى الحفاظ على رقابة فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والتحفير لتحسينها المستمر، وذلك من خلال قيامها بتقييم مدى كفاية وفاعلية

الرقابة فى التعامل مع مخاطر المنشأة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات وفقا لما يلى:

- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية .
- فعالية وكفاية العمليات والبرامج .
- حماية الأصول .
- الالتزام بالقوانين والضوابط ، والسياسات والاجراءات والعقود.

وترى لجنة بازل (BCBS , ٢٠١٥,p.٣٥) أن الوظيفة الفعالة والكافية للمراجعة الداخلية تمثل خط الدفاع الثالث فى نظام الرقابة الداخلية ، بإعتبارها تمد مجلس الإدارة والادارة العليا بتأكيدات مستقلة بشأن جودة وفاعلية الرقابة الداخلية ، ونظم إدارة المخاطر والحوكمة ، ومن ثم فإنها تساعد المجلس والادارة على حماية المنظمة وسمعتها . وأن مجلس الإدارة والإدارة العليا يجب أن يحرصا على فاعلية المراجعة الداخلية بوسائل مختلفة منها أن تقوم المراجعة الداخلية بإجراء تقييم دورى لإطار حوكمة كافة المخاطر فى البنوك bank's overall risk governance framework وبحيث يشمل ذلك فاعلية وظائف إدارة المخاطر والالتزام .

ويتناول الباحث فيما يلى المتطلبات الرقابية التى تحكم وظيفة المراجعة الداخلية فى البنوك، ودور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى الإدارة السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب كمدخل لبيان دور المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

(١/٥/٢) المتطلبات الرقابية بشأن دور المراجعة الداخلية فى البنوك

جاء فى تعليمات البنك المركزى بشأن حوكمة البنك فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية(حوكمة البنوك ، ٢٠١١، ص ص ١٢-١٣) مايلى :

١. ضرورة الافصاح عن وظائف وسلطات ادارة المراجعة الداخلية بالبنك على أن يتم توثيقها كتابيا

٢. التأكيد على ضرورة الاتصال المباشر بين إدارة المراجعة الداخلية وكل من المجلس والادارة العليا للبنك ولجنة المراجعة ، وتقوم ادارة المراجعة الداخلية برفع التقارير مباشرة اليهم وخاصة عند وجود أية ملاحظات أو مقترحات تهدف الى تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية للبنك .

٣. يجب أن يتم متابعة الملاحظات والمقترحات التى ترفعها ادارة المراجعة من قبل المستوى الادارة المختص بهدف التأكد من صحة ملاحظاتهم واعداد تقارير دورية بهدف المتابعة لتنفيذها .

٤. للمجلس والادارة العليا للبنك دور فى تعزيز أهمية الملاحظات التى تم الكشف عنها من قبل ادارة المراجعة الداخلية بالبنك وخاصة الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية ، وذلك عن طريق الآتى :

- ضرورة العمل باستمرار على تأكيد أهمية وظائف المراجعة والرقابة الداخلية وتعميم تلك الرؤية على مستوى البنك لضمان توعية كل العاملين بأهمية وفاعلية وجود تلك الوظائف بالبنك.
- الاستفادة المثلى وفى الوقت المناسب بالملاحظات التى قامت ادارة المراجعة الداخلية بالكشف عنها ، على أن تقوم الادارة العليا باتخاذ الاجراءات التصحيحة الملائمة فى اسرع وقت.
- تشجيع وتدعيم استقلالية المراجعين الداخلين بالبنك من خلال توفير قنوات الاتصال المباشر مع المجلس ولجنة المراجعة ، واشراكه فى الحكم على فاعلية نظم الرقابة الداخلية وادارة المخاطر بالبنك ، مع ضرورة التأكد من سهولة حصول العاملين باداة المراجعة الداخلية بالبنك على التقارير والمعلومات الهامة المتعلقة بقطاعات البنك المختلفة .

٥. تتمثل أهم المسئوليات التى تتحملها ادارة المراجعة الداخلية بالبنك فى الآتى:

- تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك (بما يشمل وظيفتى ادارة المخاطر والالتزام) ورفع التقارير بالملاحظات التى تم الكشف عنها .
- تقييم مدى الالتزام بتنفيذ اعمال البنك وفقا لاجراءات العمل والسياسات الموضوعة .

- تقييم كفاءة الاجراءات والسياسات الموضوعة وتناسبها مع تطورات العمل والسوق
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية .

كما جاء فى تعليمات البنك المركزى بشأن الرقابة الداخلية فى البنوك فيما يتعلق بوظائف المراجعة الداخلية(الرقابة الداخلية فى البنوك ، ٢٠١٤ ، ص ٩) ما يلى:

١. تتمثل أهمية وظيفة المراجعة الداخلية فى التأكد من فاعلية وكفاية نظام الرقابة الداخلية والحوكمة بالبنك ، بالاضافة الى إدارتى المخاطر والالتزام بهدف تقديم رؤية شاملة للجنة المراجعة والادارة العليا ومجلس إدارة البنك عن ذلك ، مع ضرورة تقييم كفاءة وكفاية الاجراءات المتبعة فى ادارات البنك وأنشته المختلفة
٢. يلتزم كل بنك بوضع ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية ومراجعته وتطويره بصفة دورية ، ويجب أن يشمل بوجه عام أهداف الوظيفة والمهام المسندة لها وكذلك تحديد واضح لسلطات ومسئوليات العاملين بها ، على أن يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية كل أنشطة البنك بما فيها العلاقة مع مقدمى الخدمات وجهات الاسناد الخارجيين
٣. يجب أن تتسم وظيفة المراجعة الداخلية بالاستقلالية التامة عن الأنشطة التى يتم مراجعتها ويتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمى للبنك والسلطات المخولة لها مما يدعم القائمين عليها على ممارسة مهام عملهم بموضوعية وحيادية كاملتين والتزام ادارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة المراجعة ليتم رفعها الى مجلس الادارة بالبنك لضمان الاستقلالية.
٤. يجب أن يتوفر لدى البنك خطة سنوية للمراجعة الداخلية تحدد نطاق ودورية المراجعة كحد أدنى ويتم اعتمادها من لجنة المراجعة كما يقع على عاتق رئيس / مدير المراجعة الداخلية وميثاق السلوك الأخلاقى

٥. اعمالا لأحكام المادة (٤٣) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد تلتزم البنوك بالحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على تعيين رئيس / مدير المراجعة الداخلية وفقا للقواعد المعمول بها

٦. يتعين على العاملين بالمراجعة الداخلية التمتع بالكفاءة والخبرة العملية والالتزام بالمعايير المهنية من اتسقلالية ونزاهة بما فى ذلك الحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم وتجنب تعارض المصالح مع ضرورة تقييم تلك الخبرات دوريا وتوافر منهجية لتدريب العاملين لضمان مواكبة خبراتهم الحالية للتطورات التى تفرضها تغيرات السوق المصرفى .

(٢/٥/٢) دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى الإدارة السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب :

عرف (Chartered Institute of Internal Auditors,٢٠١٤,p.١-٢) المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بإعتبارها منهجية تربط المراجعة الداخلية بالادارة الشاملة للمخاطر فى المنظمة . وبالتالى فإن المراجعة المبنية على المخاطر تسمح للمراجعة الداخلية بإعطاء تأكيدات الى المجلس بأن عمليات ادارة المخاطر يتم ادارتها بفعالية ، من منظور المخاطر التى يمكن تحملها risk appetite ، كما يرى (Griffiths,٢٠١٥, pp.٥٣-٥٦) أنها تحقق المنافع الآتية:

١. أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تعتبر منهج بسيط حيث لاتوجد حاجة الى تعريف معقد للرقابة الداخلية أو المراجعة الداخلية ، نظرا لانها ذات صلة بكل المنظمة وعملياتها وبالتالى فإنها لها علاقة بكافة الوظائف Involve all functions .

٢. أنه يمكن تحديد الأهمية النسبية للمخاطر التى خضعت للمراجعة ، ونتائج مراجعتها ، وذلك لإمداد مجلس الادارة بالتأكيدات اللازمة بشأن مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية .

٣. يمكن ترشيد الموارد ، حيث أن خطة المراجعة يتم وضعها تناسبيا مع المخاطر ، التى تطلب لجنة المراجعة تأكيدات بشأنها .
٤. يعتبر عمل المراجعة المبنية على المخاطر أكثر جاذبية ويمثل تحديا بالنسبة للعاملين بالمراجعة الداخلية ، كما أنها تعتبر أكثر كفاءة حيث تركز المراجعة على المناطق الأكثر خطرا .
٥. أن المراجعة المبنية على المخاطر يجب أن تركز على المخاطر غير الخاضعة للرقابة ، ومن ثم تحسين فعاليتها .

فى حين يرى (Chartered Institute of Internal Auditors,٢٠١٤,p. ٢) أن المراجعة المبنية على المخاطر لها مزايا من حيث أنها تكون لديها القدرة على تحقيق ما يلى :

١. أن الادارة قامت بتحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر أعلى أو اقل من المخاطر التى يمكن تحملها
٢. أن الاستجابات للمخاطر فعالة ولكن لاتزيد من ادارة المخاطر الضمنية فى اطار المخاطر التى يمكن تحملها.
٣. فى حالة اذا كانت المخاطر المتبقية لاتكون وفقا للمخاطر التى يمكن تحملها ، فيجب أن يتم اتخاذ الاجراءات التصحيحة المناسبة .
٤. أن عمليات ادارة المخاطر تشمل فعالية الاجراءات المتخذة وانه يتم متابعتها من قبل الادارة للتأكد من استمرارية التعامل معها بفعالية .
٥. أنه قد تم تبويب المخاطر والاستجابة لها والاجراءات المتخذة بشأنها والتقرير عنها بشكل مناسب.

كما يرى (Chartered Institute of Internal Auditors,٢٠١٤,pp. ٢-٣) أن تنفيذ المراجعة المبنية على المخاطر له ثلاثة مراحل هى :

المرحلة الأولى : تشتمل على تقييم المخاطر Assessing risk maturity وبمقتضاها يتم الوقوف على الى أى مدى يقوم مجلس الادارة والادارة بتحديد وتقييم

وادارة ومتابعة المخاطر . وهذه تمد بمؤشر بشأن مدى امكانية الاعتماد على سجل للمخاطر لأغراض التخطيط للمراجعة .

المرحلة الثانية : التخطيط للمراجعة الدورية Periodic audit planning ، ويتم بمقتضاها تحديد مهام التأكيد والاستشارات لفترة محددة ، وهى عادة ما تكون سنة ، وذلك من خلال تحديد وإعطاء اولويات لكل المناطق التى يحتاج مجلس الادارة الى تأكيدات بشأنها ، ويشمل ذلك عمليات إدارة المخاطر ، إدارة المخاطر الرئيسية Key risks وتسجيل المخاطر والتقرير عنها.

المرحلة الثالثة:المهام المحددة للمراجعة Individual audit assignmentsويتم بمقتضاها انجاز مهام محددة استنادا الى المنهج المبنى على المخاطر ، وذلك لتوفير تأكيدات بشأن إطار إدارة المخاطر،ويشمل ذلك تخفيف المخاطرعلى مستوى البنود الفرعية والمخاطر على مستوى المجموعة.

وترى لجنة بازل (BCBS , ٢٠١٦. P.٢) أن غياب أو عدم كفاية الادارة السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب له تداعيات جسيمة على البنوك ، خاصة مخاطر السمعة والعمليات والالتزام والتركز ، ويشمل ذلك العقوبات التى تفرضها السلطات الرقابية على البنوك نتيجة لعدم التطبيق المناسب لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والرقابة عليها، وأنه يمكن للبنك تجنب تلك التداعيات من خلال تطبيق سياسات وإجراءات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وفقا للمنهج المبنى على المخاطر effective risk-based AML/CFT . ويعزز ذلك ما أشار اليه (Geiger and Wuensch, ٢٠٠٧,p.١٤) أن السلطات الرقابية خاصة فى اوربا تطبق المنهج المبنى على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال ، ويرجع ذلك الى أن المستجدات فى مجال الجريمة تجعل من الصعب على السلطات الرقابية وجهات الإدعاء أن تضع قواعد تفصيلية لمكافحة غسل الأموال detailed money laundering criteria ex-ante ، وأن هذا المنهج يضع مسئولية كبيرة على البنوك حيث يتعين عليها وضع الإطار الخاص بها فى هذا الشأن ، وأن تتخذ القرارات السليمة، وأن تحدد العمل الذى يجب أن تقوم به ، وهذا يساعدها فى توافر أدلة اثبات فى مواجهة السلطات الرقابية والمحاكم.

هذا وترى لجنة بازل (BCBS , ٢٠١٦. pp.٣-٦) أن العناصر الضرورية للادارة السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب تتمثل فيما يلى :

١. تفهم وتقييم المخاطر ، وهو ما يتطلب تحديد وتحليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب فى البنك وتصميم سياسات وإجراءات فعالة للتعامل معها ، ومن ثم فإن البنك يجب أن يأخذ فى الاعتبار كافة عناصر المخاطر الضمنية والمخاطر المتبقية سواء المتعلقة بالبلاد أو القطاعات أو البنك أو الأنشطة ذات العلاقة ، بما يمكنه من تحديد المستوى المناسب لتخفيض تلك المخاطر the appropriate level of mitigation

٢. ترتيبات للحوكمة السليمة Proper governance arrangements وهى تشمل على وجه الخصوص موافقة مجلس الادارة ومتابعتة لسياسات إدارة المخاطر ، وأن يكون لديه تفهم تام لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وأن تتوفر لديه المعلومات الكاملة والدقيقة فى الوقت المناسب بشأنها .

٣. نظام كاف لمتابعة العمليات Adequte transaction monitoring system وتقاس كفاية النظام أخذا فى الاعتبار حجم البنك وأنشطته ومدى تعقدها ودرجة مخاطرها .

ويستخلص مما تقدم أن هناك علاقة وثيقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر والادارة السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب فى البنوك ، والتى تستلزم التعاون الوثيق مع وظيفة الالتزام بشأن مدى كفاية السياسات والاجراءات الموضوعة لتحديد وتقييم والرقابة على مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب ومدى التزام العاملين بها ، وهو ما يساعد المراجعة الداخلية من تصميم برنامج المراجعة المبنى على المخاطر بشكل يمكنها من اجراء تقييم دورى لفعالية الالتزام بالسياسات والاجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

(٣/٥/٢) آليات المراجعة الداخلية فى البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

يقترح الباحث الآليات الآتية لقيام وظيفة المراجعة الداخلية بتقييم مدى فاعلية وظيفة الالتزام بوجه عام كمنطلق أساسى لتقييم دور وظيفة الالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب:

١. قيام المراجعة الداخلية بالمراجعة الدورية لأنشطة وظيفة الالتزام .

٢. التحقق من أن مجلس الادارة يقيم بصفة دورية مدى فعالية إدارة البنك للالتزام .

٣. التحقق من أن الادارة العليا قامت بوضع سياسة مكتوبة للالتزام تحتوي على المبادئ الأساسية التالية :

- دور إدارة الالتزام ومسئولياتها .
- الإجراءات المتخذة لضمان استقلالها.
- علاقة إدارة الالتزام بغيرها من الإدارات المختصة بإدارة المخاطر في البنك ومع إدارة المراجعة الداخلية .
- كيفية توزيع مسئوليات الالتزام على الإدارات المختلفة في حالة اضطلاع بعض العاملين بهذه الإدارات بتلك المسئوليات.
- حق إدارة الالتزام في الحصول على المعلومات الضرورية لتنفيذها لمسئولياتها، ومسئولية العاملين بالبنك في التعاون بشأن تقديم هذه المعلومات.
- حق إدارة الالتزام في إجراءات الفحص بشأن ما يمكن وقوعه من مخالفات لسياسة الالتزام
- حق إدارة الالتزام في التعبير بحرية عما تتوصل إليه وإخطار الإدارة العليا به، ومجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.

٤. التحقق من أن الإدارة العليا تقوم بالتعاون مع إدارة الالتزام بشأن ما يلي:

- تحديد وتقييم القضايا الأساسية المتعلقة بمخاطر الالتزام التي تواجه البنك, ووضع الخطط لإدارة مثل هذه المخاطر ، على أن تعالج هذه الخطط أوجه قصور (في السياسات، أو الإجراءات، أو التطبيق أو التنفيذ) التي تتعلق بمدى فعالية إدارة مخاطر الالتزام.
- إخطار مجلس إدارة البنك أو اللجنة المنبثقة عنه بالكيفية التي يدير بها البنك ما يواجهه من مخاطر، على نحو يمكن مجلس الإدارة من اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بمدى فعالية البنك لمخاطر الالتزام لديه.

٥. التحقق من توافر كافة الموارد المالية والبشرية والتقنية لإدارة الالتزام للتأكد من إدارة مخاطر الالتزام داخل البنك بفعالية.

٦. التحقق من توافر المؤهلات العلمية المناسبة والخبرة العملية الكافية للمدير المسئول عن الالتزام.

٧. التحقق من حصول العاملين فى إدارة الالتزام على التدريب المناسب .

٨. التحقق من إدارة الالتزام تقوم بتحديد وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام التي ترتبط بأنشطة البنك، والتي تتضمن تطوير المنتجات وممارسات العمل الجديدة والمقترحات الخاصة بإنشاء أنواع جديدة من علاقات العمل أو العملاء أو التغيرات الكبيرة في طبيعة مثل هذه العلاقات.

٩. التحقق من أن إدارة الالتزام تقوم بتعريف العاملين بمخاطر الالتزام ، والتأكد من وضع الإرشادات المكتوبة للعاملين فيما يتعلق بالتنفيذ المناسب لقوانين وقواعد ومعايير الالتزام من خلال السياسات والإجراءات وغيرها من الوثائق كدليل الالتزام والإرشادات الخاصة بالمعايير الداخلية الخاصة بالسلوك والممارسات .

١٠. التحقق من أن مجلس الادارة وضع سياسة واضحة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، مع مراعاة تحديثها بصفة مستمرة ، ويشرف على تنفيذها سواء بنفسه أو من خلال أحد اللجان التابعة له .

١١. التحقق من التزام الادارة العليا للبنك بوضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب يراعى فيها التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع السياسة المقررة فى هذا الشأن

١٢. التحقق من قيام المدير المسئول عن الالتزام بما يلى :

- فحص العمليات غير العادية التي تتيح أنظمة البنك الداخلية توفيرها له وفحص العمليات المشتبه فيها التى ترد إليه من العاملين بالبنك مشفوعة بالأسباب المبررة لها ، أو التى ترد إليه من أية جهة أخرى.
- القيام بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بالعمليات التي تتضمن شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو محاولات القيام بها ، وذلك على النماذج المعمول بها في هذا الشأن.
- اتخاذ القرارات بشأن حفظ العمليات التي يتبين له عدم وجود أية شبهة بشأنها، وأن يتضمن القرار الأسباب التى استند إليها فى الحفظ.
- اقتراح ما يراه لازماً من تطوير وتحديث لسياسة البنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والنظم والإجراءات المتبعة بالبنك في هذا المجال ، وذلك بهدف زيادة فاعليتها وكفاءتها ، ومواكبتها المستجدات المحلية والعالمية .
- الإشراف العام مكتبياً وميدانياً على التزام جميع فروع البنك بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية والنظم الداخلية بالبنك في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التعاون والتنسيق مع الإدارة المختصة بالبنك فى شأن وضع خطط التدريب للعاملين بالبنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، واقتراح البرامج التدريبية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط ، ومتابعة التنفيذ.
- إعداد تقرير دورى . مرة على الأقل كل سنة . عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ، وعرضه على مجلس الإدارة لإبداء

ما يراه من ملاحظات ، واتخاذ ما يُقرره من إجراءات في شأنه ، وإرسال هذا التقرير إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب مشفوعاً بملاحظات وقرارات مجلس إدارة البنك المشار إليها .

- الاحتفاظ بالسجلات والمستندات وفقا للمتطلبات الرقابية.

(٦/٢) الإطار المقترح للتكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

يقصد بالتكامل هو التعاون والتنسيق بين المراجعة الداخلية والالتزام أثناء تنفيذ مهامهما ، بما يقلل بقدر الامكان ازدواجية الجهود بينهما ، وتوزيع العمل بينهما بما يحقق أهداف كل منهما ، وبما يساهم فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

ويهدف التكامل الى تحقيق ما يلى :

١. تعظيم الاستفادة من تخصص مدير الالتزام من حيث درايته العميقة بالمعايير الدولية ومتطلبات الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بموجب القوانين والضوابط الرقابية المصرية .
٢. الاستفادة القصوى من اتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية لتشمل مختلف مناطق البنك وعملياته ، وهو ما يمكنه من الوقوف ايضا على مدى الالتزام فى الممارسة العملية بالسياسات والنظم الموضوعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، بما يحسن من كفاءة مدير الالتزام فى الحكم على مدى سلامة هذه السياسات والنظم ومدى الالتزام بها.
٣. تجنب ازدواجية العمل ، وتوفير الوقت والجهد اللازمين لانجاز العمل ، بما يقلل من التكلفة المالية التى يتحملها البنك لمكافحة غسل الأموال .
٤. يؤدى التشاور والتنسيق بين المراجع الداخلى والمدير المسئول عن الالتزام الى توفير تكلفة تطوير الأنظمة اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب حيث يمكن أن يتم الاستفادة منها أيضا فى مجال انجاز أعمال البنك المختلفة أو على العكس يمكن الاستفادة من الانظمة المتوفرة

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب دون أن يتحمل البنك بتكلفة اضافية .

٥. إطمئنان مدير الالتزام الى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنك من خلال التقارير التى يعدها المراجع الداخلى ، مما يساعد مدير الالتزام فى تصميم خطة للتحقق من مدى التزام العاملين بنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

٦. تساهم درجة الاستقلالية التى يتمتع بها الطرفين ، فى تقوية دور كل منهما بشأن قيام البنك بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، حيث أنه من المفترض أنه فى حالة وجود عوار بشأن هذه الاستقلالية أن يدرجها المراجع الداخلى فى تقريره مما يساهم على اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها .

٧. أن التنسيق فيما بين المراجعة الداخلية والالتزام يمكن أن يحسن من البرامج التدريبية التى يتم تصميمها لرفع كفاءة العاملين فى البنك فى هذا المجال ، بحيث يتم الاستفادة من خبرة كل منهما .

(١/٦/٢) الأسباب الداعية للتكامل فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية

من منطلق أن كل من الالتزام والمراجعة الداخلية معنى بإدارة المخاطر فى المنشأة (ERM)والتى يعرفها (Griffiths,٢٠١٥, p.٥٨) " بأنها عمليات هيكلية ومستمرة للمنظمة ككل لتحديد وتقييم مدى الاستجابة والتقرير عن الفرص والتهديدات التى تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة "وأن البنوك يتوافر بها ادارات متخصصة لتحقيق هذا الغرض ، وبالتالى فان دور أنشطة المراجعة الداخلية يتمثل فى إبداء الرأى فيما اذا كانت هذه الادارات المتخصصة تقوم بإدارة المخاطر بفاعلية.

وتكمن الخطورة وفقا لهذا المنهج فى تعدد المسئوليات بين مختلف الوظائف والتى من بينها وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى البنوك ، حيث أن المراجعة الداخلية لن تقوم بأى من الأعمال التى تقوم بها وظيفة الالتزام بشأن تحديد وتقييم

وتقديم النصح ومتابعة وإعداد التقارير بشأن مخاطر عدم الالتزام ولكن سوف يقتصر دورها على التأكد من قيام وظيفة الالتزام بدورها من منطلق اختصاصها بإعتبارها نشاط توكيدى ، بالاضافة الى تقديم الاستشارات اللازمة بشأن وظيفة الالتزام بما يؤدى الى اضافة قيمة للبنك وتحسين عملياته .

وقد اشارت لجنة بازل فى ورقة بعنوان وظيفة المراجعة الداخلية فى البنوك (BCBS ,٢٠١٢,pp٩)الى أنه يجب أن تخضع أنشطة وظيفة الالتزام الى مراجعة دورية من قبل وظيفة المراجعة الداخلية ، وأن مراجعة وظيفة الالتزام يجب أن تشمل تقييم مدى قيام وظيفة الالتزام بأداء كافة التزاماتها . كما أوضحت لجنة بازل (BCBS ,٢٠١٢,pp ١٢-١٣)أن المراجعة الداخلية يجب أن تقيم باستقلالية مدى فعالية وكفاية كل من الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر ، ونظم الحوكمة ، والعمليات التى تم إنشائها من قبل وحدات النشاط ، والوظائف المساندة، وأن تقدم تأكيد بشأن النظم والعمليات، حيث أشارت الى أن العلاقة بين وحدات النشاط والوظائف المساندة والمراجعة الداخلية يمكن ايضاحها من خلال نموذج لثلاث خطوط دفاع وفقا لما يلى :

خط الدفاع الأول : يتمثل فى وحدات النشاط Business units، والتى تتعامل مع المخاطر وفقا للحدود الموضوعة لها ، وهى مسئولة وخاضعة للمحاسبة بشأن تحديد وتقييم والرقابة على المخاطر المتعلقة بالأنشطة التى تؤديها .

خط الدفاع الثانى : يتمثل فى الوظائف المساندة support functions ومن أمثلتها إدارة المخاطر والالتزام ، وغيرها من الوظائف المساندة ، حيث أن كل وظيفة من تلك الوظائف ومن خلال علاقتها الوثيقة بوحدات النشاط تتحقق ensure من أن مخاطر وحدات النشاط تم تحديدها وإدارتها بدقة. وتعمل هذه الوظائف بشكل وثيق على المساعدة فى التعريف بالاستراتيجية، وتنفيذ سياسات وإجراءات البنك بالاضافة الى تجميع المعلومات لانشاء نظرة شمولية للمخاطر التى يتعرض لها البنك create a bank –wide view of risks

خط الدفاع الثالث : وهو وظيفة المراجعة الداخلية والتى تقييم باستقلالية فعالية الاجراءات التى تم انشاؤها فى كل من خط الدفاع الأول والثانى لتقديم تأكيدات على هذه العمليات .ويوضح الجدول ملخص لتلك العلاقة :

خط الدفاع	أمثلة	المنهج
الخط الأول	الادارت التى تتعامل مباشرة مع العملاء	. اساس العمليات transaction- based . بشكل مستمر ongoing
الخط الثانى	إدارات المخاطر والالتزام والقانونية والتمويل والعمليات والحاسب الآلى	المنهج المبنى الى المخاطر . بشكل مستمر أو دورى periodic
الخط الثالث	**المراجعة الداخلية**	. المنهج المبنى الى المخاطر . بشكل دورى

يلاحظ من العرض المتقدم وجود علاقة قوية بين الالتزام والمراجعة الداخلية ، والتى تستلزم التكامل فيما بينهما والمتمثلة فى مجالات اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية على أعمال وظيفة الالتزام ، وكذلك اعتماد وظيفة الالتزام على المراجعة الداخلية .

ويستلزم الأمر قبل أن نتناول آلية التكامل بيان أوجه الاختلاف والتشابه فيما بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية.

(٢/٦/٢) أوجه الاختلاف والتشابه بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية

يوجز الباحث فيما يلى أوجه الاختلاف والتشابه فيما بين المراجعة الداخلية والالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب :

وجه المقارنة	المراجع الداخلى	مدير الالتزام
الهدف	اضافة قيمة للبنك وتحسين عملياته	تحديد وتقييم وتقديم النصح ومتابعة ورفع التقارير بشأن مخاطر عدم الالتزام
الدورية	على أساس دورى	بشكل مستمر و دورى
رفع التقارير	لايوجد الزام برفع تقارير الى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب	يوجد الزام برفع تقارير دورية الى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب
نطاق العمل	أشمل حيث يشمل تقييم وتحسين نظم المخاطر وغيرها	محدود حيث يقتصر على مخاطر عدم الالتزام فقط
العلاقة بينهما	مسئول عن تقييم عمل وظيفة الالتزام باعتبارها جزءا من نظم إدارة المخاطر فى البنك	يقوم بعمل تنفيذى بشأن الاخطار عن العمليات المشتبه فيها بشكل مستقل ، دون الرجوع الى المراجعة الداخلية ، وعمل دورى بشأن تقييم نظم وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وهو ما يستلزم التنسيق مع المراجعة الداخلية
التأهيل	يجب أن يكون مؤهلا علميا وعمليا	يجب أن يكون مؤهلا علميا وعمليا
التعيين	يجب الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على التعيين	يجب الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على التعيين
الاستقلالية	يجب أن يكون مستقلا	يجب أن يكون مستقلا
المنهج المبنى على المخاطر	يطبق المنهج المبنى على المخاطر	يطبق المنهج المبنى على المخاطر
العلاقة مع الادارة العليا	يرفع التقارير الى الادارة العليا	يرفع التقارير الى الادارة العليا

بناء على ماسبق يمكن تحديد الآلية المقترحة للتكامل فيما بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب فيما يلى :

١. البيانات والمعلومات التى يجب أن يحصل عليها المراجع الداخلى من مدير الالتزام :

- السياسات والنظم الداخلية والاجراءات المطبقة فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ويشمل ذلك الهيكل التنظيمى لادارة التزام وموقعها على الهيكل التنظيمى ، والاجراءات الادارية الخاصة برفع تقارير منها لأية جهة بالبنك، مع بيان تلك الجهات.
- نبذة عن أهم مهام وصلاحيات المدير المسئول عن الالتزام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالسياسات أو أدلة العمل الخاصة بالبنك .
- نظم إدارة المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى فاعليتها وفقا لآخر المستجدات.
- النظم والاجراءات المطبقة للعناية الواجبة بالعملاء وتحديث بيانات ومستندات العملاء .
- آلية تحديد العمليات غير العادية والادارات المعنية بتطبيق تلك الالية ووصف التقارير المستخدمة لتحديد تلك العمليات وإجراءات عرضها وفحصها ومتابعتها.
- آلية تحديد العمليات المشتبه فيها وإجراءات الابلاغ الداخلى عنها لمدير الالتزام وأساليب وإجراءات فحصها وتحليلها ، وكيفية اتخاذ القرار بشأن إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بها .
- القواعد الموضوعة لضمان السرية فى كافة الاجراءات المتعلقة بتحديد وفحص وتحليل العمليات المشتبه فيها والإخطار عنها إلي الوحدة.

- الرقابة المكتبية والميدانية التى يقوم بها الالتزام على الإدارات ذات الصلة والفروع للتحقق من تنفيذ التزاماتها فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- ما أسفرت عنه الرقابة المكتبية والميدانية من نقاط ضعف والإجراءات التصحيحة التى تم اتخاذها وذلك بالنسبة لكل من سياسات قبول العملاء والتعرف عليهم والنظم الداخلية لمتابعة العمليات والرقابة عليها ومخرجات تلك النظم بشأن العمليات غير العادية ، ونظم وإجراءات الاخطار عن العمليات المشتبه فيها ، ونظم وإجراءات إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب فيما يتعلق بتصنيف العملاء الى فئات حسب درجة المخاطر .
- آلية ترشيح العاملين لحضور برامج تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة التدريب الموضوعة .
- الوقوف على راى مدير الالتزام بشأن أية معوقات داخلية بشأن قيامه بأداء مسئولياته بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ومقترحاته بشأن التغلب على تلك المعوقات .

٢. البيانات والمعلومات التى يجب أن يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلى :

- نتائج الفحص الذى قام به المراجع الداخلى لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ،
  وأية مقترحات بشأن تحسين تلك النظم .
- أية ملاحظات تكشفت للمراجع الداخلى بشأن مدى التزام العاملين بنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وذلك لدى قيامة بالمراجعة الدورية على مختلف أنشطة البنك .
- أية مقترحات بشأن تلافى الازدواج فى العمل فيما بين المراجعةالداخلية والالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

٣. عقد لقاءات ثنائية دورية فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية للتنسيق بشأن فحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في مكافحة عمليات

غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح ما يلزم لاستكمال ما يكون بها من نقص أو ما تحتاجه من تحديث وتطوير.

نتائج وتوصيات البحث

نتائج البحث :

١. بالرغم من اختلاف طبيعة جريمة غسل الأموال عن جريمة تمويل الارهاب ، إلا أن هناك سمات مشتركة فيما بين هاتين الجريمتين أهمها سوء استغلال القطاع المصرفى لارتكاب هاتين الجريمتين . وبالنظرالى أنهما أصبحا يمثلان ظاهرتان إجراميتان عالميتان يمتد خطرهما على مستوى العالم ، فقد تم وضع معايير دولية لمكافحة هاتين الجريمتين معا .

٢. أن البنوك تلعب دورا هاما ومحوريا فى نجاح جهود المكافحة على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى ، وبالتالى فقد وضعت المعايير الدولية والمتمثلة أساسا فى التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالى وبعض المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وكذلك النظم التشريعية والرقابية فى الدولة أحكام وضوابط على البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وفرضت عقوبات صارمة على البنوك فى حالة عدم الالتزام .

٣. يحكم منظومة مكافحة غس الأموال فى مصر نظم تشريعية ورقابية تتمثل فى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ولائحته التنفيذية ، والضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى، وقواعد التعرف على الهوية الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وأنه يتعين لنجاح منظومة المكافحة الالمام والفهم العميق لالتزامات البنك وفقا لتلك القوانين والضوابط الرقابية .

٤. يتعين للالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب أن يتم التحديد الدقيق لمخاطر غسل الأموال وتقييمها ، ومتابعتها والتقرير عنها واتخاذ الاجراءات التصحيحة فى حالة وجود أية نقاط ضعف ، وهو ما يتطلب تضافر جهود كافة المستويات الادارية فى البنك بدءا من

مجلس الادارة والادارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية والالتزام فضلا عن مختلف الادارات التى تقدم أنشطة يمكن أن يتم استغلالها فى ارتكاب جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب

٥. تلعب وظيفة الالتزام دورا أساسيا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفى سبيل ذلك فهناك أعمال يومية تقوم بها هذه الوظيفة تتمثل فى فحص التقارير اليومية بشأن طلبات فتح الحساب التى يتم الموافقة عليها ، وكذلك التقارير اليومية بشأن العمليات غير العادية لاتخاذ قرار بشأن إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بإى من العمليات المشتبه فيها، كما تقوم وظيفة الالتزام بأعمال دورية تتمثل فى التحقق من سلامة السياسات والإجراءات والنظم الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والوقوف على مدى التزام العاملين بها ، واتخاذ الاجراءات التصحيحة المناسبة بالنسبة لاية نقاط ضعف

٦. تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دورا أساسيا فى تقييم فاعلية السياسات والاجراءات والنظم الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ومدى الالتزام بها .

٧. لتمكين كل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية من أداء دورهما على الوجه المناسب فإن الأمر يتطلب توافر شروط هامة لكل من مدير الالتزام ومدير المراجعة الداخلية سواء مايتعلق بتوفير الاستقلالية ، والتأهيل العلمى والعملى ، وتوافر الصلاحيات اللازمة لهما ، وتوافر الموارد البشرية والمالية التى تمكنهما من إنجاز عملها ، وأن يقدم كل من مجلس الادارة والادارة العليا كل الدعم اللازم لهما لتمكينهما من القيام بمسئوليتهما ويشمل ذلك وضع السياسات والاجراءات التى تبين مسئوليات كل منهما وصلاحياته .

٨. أن هناك أوجه تشابه واختلاف فيما بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية ، وهو ماينعكس على دورهما فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ومن ثم فإنه يتعين التحديد الواضح لاهداف كل منهما والسياسات والاجراءات التى يقوم بها فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

٩. أن مسئولية الأنشطة المختلفة فى البنك هى تحديد وتقييم والرقابة على مخاطر استغلال المنتجات والخدمات التى يقدمها كل نشاط فى ارتكاب جريمة غسل أموال وتمويل ارهاب ، وبالتالى فهى تمثل خط الدفاع الأول للبنك ، فى حين أن وظيفة الالتزام تعد خط الدفاع الثانى حيث يقع على عاتقها مسئولية التحقق دوريا من الالتزام بالسياسات والاجراءات والنظم القائمة بشأن المكافحة ، وذلك بالاضافة الى العمل اليومى بشأن إخطارات الاشتباه ، فى حين أن وظيفة المراجعة الداخلية تمثل خط الدفاع الثالث والأخير حيث يقع على مسئوليتها تقييم فعالية السياسات والإجراءات الموضوعة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتقديم تأكيدات بشأنها الى مجلس الإدارة أو إحدى اللجان المنبثقة عنه.

١٠. يتعين على المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر الاستفادة من العمل الذى يقوم به مدير الالتزام ، بشأن تحديد المناطق الأكثر تعرضا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وبيان المخاطر الضمنية والمتبقية وتقييمه لها .

١١. تم وضع إجراءات تفصيلية لكل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وهو مايؤدى الى التحديد الدقيق لمسئوليات وصلاحيات كل منهما ، وهو ما يساعد فى تحقيق التكامل بينهما ، بما يؤدى الى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ومنع الازدواجية فى الأعمال التفصيلية لكل منهما.

١٢. أن العلاقة التكاملية بين وظيفتى المراجعة والالتزام فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب تعتبر هامة جدا وضرورية للطرفين لما من تأثير إيجابى وفائدة كبيرة فى تحقيق أهداف كل منهما بشكل عام والوفاء بالتزامات البنك فى مجال المكافحة ، وهو مايؤدى الى تخفيض مخاطر عدم الالتزام .

١٣. أن تحقيق التكامل فيما بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب يؤدى الى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ويستلزم ذلك أن يطلع مدير الالتزام على بعض الأعمال التى قامت بها المراجعة الداخلية لدى تقييم فاعلية السياسات

والاجراءات الموضوعة ومدى التزام العاملين بها ، وكذلك أن يطلع مدير المراجعة على الأعمال التى قام بها مدير الالتزام خاصة رأيه بشأن مدى كفاية السياسات والاجراءات الموضوعة ومدى التزام العاملين بها ، وأية مشاكل عملية قد تعوق قيام مدير الالتزام بأداء عمله على الوجه المناسب ، كما يتطلب الأمر أيضا عقد لقاءات ثنائية بينهما للتنسيق والتشاور بشأن فحص النظم الموضوعة للتأكد كفاءتها وفعاليتها واقتراح ما يلزم لاستكاف ما يكون من نقص أوما تحتاجه من تطوير .

توصيات البحث

بغرض زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ،يوصى الباحث بما يلى:

١. أن يراعى الفصل الواضح فيما بين اختصاصات وظيفة الالتزام ووظيفة المراجعة الداخلية فى البنوك ، حيث أن لكل منهما طبيعته الخاصة ، ويستلزم ذلك التحديد الدقيق للأهداف التى يسعى كل منهما الى تحقيقها ، وبحيث يكون واضحا أن وظيفة الالتزام تجمع ما بين الأعمال اليومية ذات الصلة بالعمليات التى يشتبه فى أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب ، والتواصل اليومى مع السلطات الخارجية مثل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وكذلك أعمال دورية تتصل بالوقوف على التزام مختلف الأنشطة فى البنك بالسياسات والإجراءات والنظم الموضوعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وهو مايستلزم القيام ببعض الاختبارات ، ومن هنا فهى قد تتماس مع وظيفة المراجعة المسئولة عن تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب فى البنك وهو مايستلزم التنسيق الدقيق فيما بينهما ، وتلافى أى ازدواج فى العمل بينهما ، والانتقال الى مرحلة التكامل بينهما بما يؤدى الى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

٢. يتعين على البنوك وضع إجراءات تفصيلية لكل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية يراعى فيها التحديد الدقيق لمسئوليات واختصاصات كل منها ، وبحيث

يتم الاسترشاد فى ذلك بالإجراءات التى اقترحها الباحث ، مع مراعاة الأهداف النهائية التى يسعى كل منهما الى تحقيقها .

٣. يجب أن يدعم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منهما عمل كل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وعلى وجه الخصوص يجب توفير الاستقلالية الفعلية لكل منهما لممارسة عمله ، واتخاذ كافة الاجراءات التصحيحية اللازمة لتصويب أية نقاط ضعف .

٤. أن كل من ظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية يكمل كل منهما الآخر ، بل ويدعمه بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، وكلما تم التنسيق والتكامل فيما بينهما كلما زادت فاعلية البنك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

٥. يجب الاهتمام بالبرامج التدريبية لزيادة كفاءة وفاعلية ليس فقط العاملين فى وظيفتى المراجعة الداخلية والالتزام ، ولكن فى مختلف الأنشطة التى يمكن أن يساء استخدام البنك فى ارتكاب جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب

٦. قيام البنوك بتوفير الموارد البشرية والفنية والصلاحيات اللازمة لكل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية سوف يكون له مردود ايجابى فى تلافى تعرض البنك لمخاطر قانونية ورقابية فى حالة عدم التزامه بالقوانين والضوابط الرقابية ، بالاضافة الى مخاطر فقدان سمعة البنك ، هذا فضلا عن العقوبات الجنائية التى يمكن أن تطبق فى حالة الفشل فى وضع النظم الداخلية المناسبة أو فى حالةعدم التزام العاملين بها أو فى حالةعدم الإخطار عن العمليات المشتبه فيها.

٧. قيام البنوك بتدبير الموارد المالية الكافية لدعم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لديها ، وتحقيق التكامل المنشود بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية ، وهو الأمر الذى سوف يكون له مردود ايجابى على علاقتها بالسلطات الرقابية ، وزيادة معرفتها بعملائها بما يمكنها من تنويع والتوسع فى المنتجات والخدمات التى تقدمها الى عملائها مما سينعكس ايجابا على ربحيتها .

المبحث الثالث :الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع أراء أفراد عينة الدارسة في التعرف على موضوع الدراسة "إطار مقترح للتكامل بين المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام لزيادة فعالية المصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، **واختبار الفروض التي تفيد في التعرف على رأي كلٍ من المراجع الداخلي ومسئول الالتزام في دور كلٍ من المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام والتكامل بينهما في زيادة فاعلية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.**

وقد استخدم الباحث في جمع بيانات الدراسة الميدانية أسلوب قائمة الاستقصاء، وفي ضوء ذلك يعرض الباحث مراحل تصميم قائمة الاستقصاء، والإجراءات التي استخدمت في توزيعها، وطريقة جمع البيانات، ثم تقدم وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل واختبار الفروض وصولاً إلى نتائج الدراسة.

وبناءً على ما سبق فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ما يلى:

(٣/١) قائمة الاستقصاء

(٣/١/١) تصميم قائمة الاستقصاء

(٣/١/٢) توزيع قائمة الاستقصاء

(٣/٢) مجتمع الدراسة

(٣/٣) عينة الدراسة

(٣/٤) فروض الدراسة

(٣/٥) خطوات التحليل الإحصائي

(٣/٦) الأساليب الإحصائية المستخدمة

٣/٧) التحليل الإحصائي واختبار الفروض

(٣/٨) النتائج والتوصيات

(٣/٩) الملاحق

- **ملحق ١ : قائمة الاستقصاء**
- **ملحق ٢ : مخرجات البرامج الإحصائية**

(١/٣) قائمة الاستقصاء

(١/١/٣) تصميم قائمة الاستقصاء

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة الميدانية على قائمة استقصاء Questionnaire تم إعدادها واختبارها، بحيث تتفق مع أهداف البحث، وتساعد على اختبار فروضه، وقد اشتملت القائمة على ثلاثة أسئلة أساسية (تتفرع منها العديد من العبارات الفرعية) تتفق مع فروض الدراسة كما يلي:

السؤال الأول: لقياس رأي أفراد عينة البحث بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

السؤال الثاني: لقياس رأي أفراد عينة البحث بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

السؤال الثالث: قياس رأي أفراد عينة البحث بشأن أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٢/١/٣) توزيع قائمة الاستقصاء

قام الباحث بالاختبار القبلي لقائمة الاستقصاء Pre Test، وذلك بتوزيع القائمة على عينة استطلاعية Pilot Sample لمعرفة مدى وضوح الأسئلة، وملاحظات المستجيبين، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المرحلة، وبعد التأكد من ملاءمة قائمة الاستقصاء لأهداف البحث قام الباحث بصياغتها في صورتها النهائية، وتوزيعها على عينة البحث، وبعد إعطائهم الوقت الكافي والتأكد من فراغهم من استكمال القوائم تم جمعها والقيام بتحليلها.

(٢/٣) مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدارسة ذوي الخبرة والاختصاص من المراجعين الداخليين ومسئولى الالتزام في البنوك المصرية.

(٣/٣) عينة الدراسة

تكونت عينة الدارسة من ٩١ من المراجعين الداخليين، ٧٢ من مديرى الالتزام، وقد تم توزيع ١٠٩ قائمة على المراجعين الداخليين، ٨٦ قائمة على مسئولى الالتزام، وكانت نسب الاستجابة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١): أعداد ونسب الاستجابة لعينة الدراسة

الفئة	استمارات موزعة	استمارات مستلمة	نسبة الاستجابة	استمارات صالحة للتحليل	النسبة الصالحة للتحليل
المراجعون الداخليون	١٠٩	٩٧	٨٩.٠	٩١	٨٣.٥
مديروا الالتزام	٨٦	٧٩	٩١.٩	٧٢	٨٣.٧
الإجمالي	١٩٥	١٧٦	٩٠.٣	١٦٣	٨٣.٦

يتضح من الجدول أن القوائم الموزعة بلغت ١٩٥ قائمة، تم استلام ١٧٦ قائمة بنسبة استجابة كلية ٩٠.٣%، وهو ما يعني أن هناك نسبة ٩.٧% لم يقوموا باستيفاء هذه القوائم، وبعد مراجعة تلك القوائم بلغت القوائم الصالحة للتحليل ١٦٣ قائمة، أي أنه تم استبعاد ١٣ قائمة، أي أن نسبة القوائم الصالحة للتحليل بلغت ٨٣.٦% من القوائم الموزعة.

(٤/٣) فروض الدراسة

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفرض الثانى: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٥/٣) خطوات التحليل الإحصائي

١- للحصول على بيانات الدراسة قام الباحث بجمع قوائم الاستقصاء من الميدان، ومراجعتها، واستبعاد غير الصالح للتحليل.

٢- قام الباحث بترميز أسئلة قائمة الاستقصاء حيث تم تعريف متغيرات الدراسة عن طريق إعطاء رمز يشير إلى رقم السؤال ثم رقم العبارة داخل السؤال X١_١٢ ,... ,X١_٠٢ ,X١_٠١ لعبارات السؤال الأول، X٢_٠١, X٢_١٥ ,.... ,X٢_٠٢ لعبارات السؤال الثاني، ,... ,X٣_٢ ,X٣_١ X٣_٥ لعبارات السؤال الثالث، كما تم إعطاء أوزان للاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبى الخماسى كما يلى:

غير موافق على الاطلاق	موافق الى حد ما	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق جدا
١	٢	٣	٤	٥

وبعد أخذ المتوسط المرجح للاستجابات تم تقسيم هذا المدى على مستويات الموافقة، حيث أن المدى (٥-١=٤) يوزع علي خمس فئات فيكون طول الفئة ٤/٥=٠.٨٠، كما يلي :

غير موافق على الاطلاق	موافق الى حد ما	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق جدا
١-١.٧٩	١.٨٠-٢.٥٩	٢.٦٠-٣.٣٩	٣.٤٠-٤.١٩	٤.٢٠-٥

٣- تم إدخال البيانات للحاسب الآلي وقد استعان الباحث بالبرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم ٢٠، وقد قام بالتحليلات التالية:

(٦/٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة

قام الباحث باختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، ثم دراسة التوزيع التكراري لعبارات قائمة الاستقصاء، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وانتهاءً باختبار وجود فروق بين مجموعتي الدراسة (المراجعين الداخليين ومديري الالتزام) بشأن دور كلٍ من وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية والتكامل بينهما فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لاختبار الفروض وصولاً إلى نتائج البحث، وتفصيل تلك الأساليب كما يلي:

(١/٦/٣) مقياس الاعتمادية Reliability: **وذلك من خلال المقياس (ألفا كرونباخ) Cronbatch's Alpha وهو مقياس الثبات والتناسق الداخلي لأسئلة وعبارات قائمة الاستقصاء، وذلك لمعرفة مدى الوثوقية فى استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.**

(٢/٦/٣)العرض الجدولي والبياني للبيانات Frequency Tables & Cahrts: **وذلك عن طريق التكرارات والنسب المئوية حيث يبين هذا الأسلوب أعداد استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، والأوزان النسبية لكل استجابة.**

(٣/٦/٣)المتوسط المرجح والانحراف المعياري: **لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت، وذلك بحساب المتوسط الحسابي للاستجابات كمقياس للنزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس للتشتت.**

(٤/٦/٣) اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين Independent samples T Test

وهو اختبار لا معلمي Non Parametric، وهو الاختبار المناسب لفروض البحث، حيث أن البيانات مقاسة بمقياس ليكرت الترتيبي Ordinal Scale، ويقوم باختبار مدى وجود اختلافات بين متوسطي رتب مجموعتين مستقلتين (مجموعة المراجعين الداخليين، ومجموعة مديري الالتزام في البنوك) ويصاغ الفرض العدمى والبديل كالتالى :

H_0 : $\mu_1 = \mu_2$ الفرض العدمى

أى متوسط رتب المجموعة الأولى = متوسط رتب المجموعة الثانية، أى لايوجد اختلاف جوهري بين متوسطي رتب المجموعتين.

H_1 $\mu_1 \neq \mu_2$ الفرض البديل

أى متوسط رتب المجموعة الأولى ≠ متوسط رتب المجموعة الثانية، أى يوجد اختلاف جوهرى بين متوسطى رتب المجموعتين.

وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب Sig. للاختبار، فإذا كان مستوى المعنوية المحسوب أكبر من ٠.٠٥ فإننا لا نستطيع رفض الفرض العدمى، أما إذا كان مستوى المعنوية المحسوب أقل من أو يساوي ٠.٠٥ فإننا نستطيع رفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل، وفى حالة قبولنا للفرض البديل تكون هذه الفروق والاختلافات لصالح المجموعة ذات أكبر متوسط رتب.

(٧/٣) التحليل الإحصائي واختبار الفروض

وفيما يلي تطبيق الأساليب الإحصائية على متغيرات الدراسة:

مقياس الاعتمادية أو الثبات Reliability

يوضح مقياس الاعتمادية مدى الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، حيث يتم قياس ثبات المحتوى لأسئلة القائمة، وأن الأسئلة فعلاً تقيس ما صممت من أجله، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقياس (ألفا) Cronbatch Alpha، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات فى البيانات فإن قيمة هذا المعامل تساوى صفراً، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام فى البيانات فإن قيمة هذا المعامل تساوى الواحد الصحيح، وإذا كان هذا المقياس يساوي ٠.٦٠ فأكثر، أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع، وقد جاءت قيمة هذا المعامل على أسئلة قائمة الاستقصاء كما يلى :

جدول رقم (٢): مقاييس الاعتمادية كما جاءت من تحليل قائمة الاستقصاء

الأسئلة	توصيف	عدد العبارات	ألفا (معامل الثبات)	معامل الصدق(*)
الأول	دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٨	٠.٩٢٤	٠.٩٦١
الثاني	دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢٠	٠.٦٠٧	٠.٧٧٩
الثالث	أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٨	٠.٦٣٧	٠.٧٩٨

(*) تم حساب معامل الصدق عن طريق جذر معامل الثبات

يتضح من الجدول أن قيمة ألفا Cronbatch's Alfa بلغت ٩٢.٤%، ٦٠.٧%، ٧٣.٧% على أسئلة قائمة الاستقصاء على التوالي، ، والذي انعكس أثره على الصدق الذاتي (الجذر التربيعي لمعامل الثبات) حيث بلغ ٩٦.١%، ٧٧.٩%، ٧٩.٨% على التوالي، مما يدل علي ثبات الاستجابات وصلاحيتها، الأمر الذى يمكن معه الاعتماد على النتائج وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة

اختبار فروض الدراسة

اختبار الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات السؤال الأول (دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من قائمة الاستقصاء، وجاءت النتائج كما يلي:

١- التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي:

لتوصيف متغيرات الدراسة تم حساب التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لكلٍ من مجموعتي البحث (مسئولى الالتزام، والمراجعين الداخليين) وعلى المستوى الإجمالي، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣): التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي لقياس رأي عينة البحث بشأن دور وظيفة الالتزام في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية					وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
		١	٢	٣	٤	٥				
X١	مراجع						٣.٠١	٠.٦٥	بدرجة متوسطة	
	التزام						٤.٤٥	٠.٤٢	موافق جداً	
	إجمالي						٣.٦٤	٠.٩١	موافق	
X١_٠١	مراجع	٣٣.٠	٣٦.٣	٢٤.٢	١.١	٥.٥	٢.١٠	١.٠٥	موافق إلى حد ما	١١
	التزام	١.٤	٠.٠	٠.٠	٤.٢	٩٤.٤	٤.٩٠	٠.٥١	موافق جداً	٢
	إجمالي	١٩.٠	٢٠.٢	١٣.٥	٢.٥	٤٤.٨	٣.٣٤	١.٦٤	بدرجة متوسطة	٩
X١_٠٢	مراجع	١٦.٥	٢٧.٥	٢٤.٢	٢٥.٣	٦.٦	٢.٧٨	١.١٩	بدرجة	٨

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية ١	٢	٣	٤	٥	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
									متوسطة	
	التزام	١.٤	٠.٠	٢.٨	١.٤	٩٤.٤	٤.٨٨	٠.٥٨	موافق جداً	٣
	إجمالي	٩.٨	١٥.٣	١٤.٧	١٤.٧	٤٥.٤	٣.٧١	١.٤٢	موافق	٧
X١_٠٣	مراجع	٩.٩	٢.٢	٣.٣	٣٨.٥	٤٦.٢	٤.٠٩	١.٢٢	موافق	١
	التزام	١.٤	١.٤	٤.٢	١.٤	٩١.٧	٤.٨١	٠.٧٠	موافق جداً	٧
	إجمالي	٦.١	١.٨	٣.٧	٢٢.١	٦٦.٣	٤.٤٠	١.٠٨	موافق جداً	١
X١_٠٤	مراجع	٤.٤	١٣.٢	٦.٦	٣٨.٥	٣٧.٤	٣.٩١	١.١٧	موافق	٣
	التزام	١.٤	٠.٠	٢.٨	١.٤	٩٤.٤	٤.٨٨	٠.٥٨	موافق جداً	٤
	إجمالي	٣.١	٧.٤	٤.٩	٢٢.١	٦٢.٦	٤.٣٤	١.٠٧	موافق جداً	٢
X١_٠٥	مراجع	٢٤.٢	٢٢.٠	٢٥.٣	٢٣.١	٥.٥	٢.٦٤	١.٢٣	بدرجة متوسطة	٩
	التزام	٠.٠	٠.٠	١.٤	٤.٢	٩٤.٤	٤.٩٣	٠.٣١	موافق جداً	١
	إجمالي	١٣.٥	١٢.٣	١٤.٧	١٤.٧	٤٤.٨	٣.٦٥	١.٤٨	موافق	٨
X١_٠٦	مراجع	٢٠.٩	١٧.٦	٢٢.٠	٣١.٩	٧.٧	٢.٨٨	١.٢٨	بدرجة متوسطة	٧
	التزام	١.٤	١.٤	٢.٨	٤.٢	٩٠.٣	٤.٨١	٠.٦٨	موافق جداً	٦
	إجمالي	١٢.٣	١٠.٤	١٣.٥	١٩.٦	٤٤.٢	٣.٧٣	١.٤٣	موافق	٦
X١_٠٧	مراجع	٢٠.٩	٢٩.٧	٣٠.٨	٨.٨	٩.٩	٢.٥٧	١.٢٠	موافق إلى حد ما	١٠
	التزام	٩.٧	٩.٧	٦.٩	٩.٧	٦٣.٩	٤.٠٨	١.٤١	موافق	١١
	إجمالي	١٦.٠	٢٠.٩	٢٠.٢	٩.٢	٣٣.٧	٣.٢٤	١.٥٠	بدرجة متوسطة	١٠
X١_٠٨	مراجع	١٧.٦	١٥.٤	٢٥.٣	٢٥.٣	١٦.٥	٣.٠٨	١.٣٤	بدرجة متوسطة	٤
	التزام	٦.٩	١.٤	١.٤	٠.٠	٩٠.٣	٤.٦٥	١.٠٩	موافق جداً	٩
	إجمالي	١٢.٩	٩.٢	١٤.٧	١٤.١	٤٩.١	٣.٧٧	١.٤٦	موافق	٥
X١_٠٩	مراجع						٣.٠٥	١.٣٠	بدرجة	٥

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية ١	٢	٣	٤	٥	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
									متوسطة	
	التزام						٤.٨٢	٠.٥٧	موافق جداً	٥
	إجمالي						٣.٨٣	١.٣٦	موافق	٤
X١_٠٩_١	مراجع	٢٣.١	١٧.٦	١٧.٦	١٦.٥	٢٥.٣	٣.٠٣	١.٥٢	بدرجة متوسطة	
	التزام	٢.٨	٢.٨	٠.٠	٢.٨	٩١.٧	٤.٧٨	٠.٨٣	موافق جداً	
	إجمالي	١٤.١	١١.٠	٩.٨	١٠.٤	٥٤.٦	٣.٨٠	١.٥٣	موافق	
X١_٠٩_٢	مراجع	٢٢.٠	١٥.٤	٢٠.٩	٢٣.١	١٨.٧	٣.٠١	١.٤٣	بدرجة متوسطة	
	التزام	١.٤	١.٤	١.٤	٤.٢	٩١.٧	٤.٨٣	٠.٦٥	موافق جداً	
	إجمالي	١٢.٩	٩.٢	١٢.٣	١٤.٧	٥٠.٩	٣.٨٢	١.٤٦	موافق	
X١_٠٩_٣	مراجع	١٥.٤	١٧.٦	٢٥.٣	٢٣.١	١٨.٧	٣.١٢	١.٣٣	بدرجة متوسطة	
	التزام	٢.٨	٠.٠	٠.٠	٤.٢	٩٣.١	٤.٨٥	٠.٦٩	موافق جداً	
	إجمالي	٩.٨	٩.٨	١٤.١	١٤.٧	٥١.٥	٣.٨٨	١.٣٩	موافق	
X١_١٠	مراجع						٢.٠٨	٠.٤٥	موافق إلى حد ما	١٢
	التزام						٤.٦٩	٠.٥٥	موافق جداً	٨
	إجمالي						٣.٢٣	١.٣٩	بدرجة متوسطة	١١
X١_١٠_١	مراجع	٣٤.١	٢٩.٧	٣٥.٢	١.١	٠.٠	٢.٠٣	٠.٨٦	موافق إلى حد ما	
	التزام	١.٤	٠.٠	١.٤	٢.٨	٩٤.٤	٤.٨٩	٠.٥٥	موافق جداً	
	إجمالي	١٩.٦	١٦.٦	٢٠.٢	١.٨	٤١.٧	٣.٢٩	١.٦٠	بدرجة متوسطة	
X١_١٠_٢	مراجع	٢٦.٤	٣٨.٥	٣٤.١	٠.٠	١.١	٢.١١	٠.٨٤	موافق إلى حد ما	
	التزام	٢.٨	٢.٨	٠.٠	٢.٨	٩١.٧	٤.٧٨	٠.٨٣	موافق جداً	

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية ١	٢	٣	٤	٥	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
	إجمالي	١٦.٠	٢٢.٧	١٩.٠	١.٢	٤١.١	٣.٢٩	١.٥٧	بدرجة متوسطة	
	مراجع	٢٧.٥	٣٣.٠	٣٨.٥	٠.٠	١.١	٢.١٤	٠.٨٦	موافق إلى حد ما	
X١_١٠_٣	التزام	٠.٠	٤.٢	٤.٢	٠.٠	٩١.٧	٤.٧٩	٠.٧١	موافق جداً	
	إجمالي	١٥.٣	٢٠.٢	٢٣.٣	٠.٠	٤١.١	٣.٣١	١.٥٤	بدرجة متوسطة	
	مراجع	٣١.٩	٢٨.٦	٣٨.٥	١.١	٠.٠	٢.٠٩	٠.٨٦	موافق إلى حد ما	
X١_١٠_٤	التزام	٢.٨	٠.٠	١.٤	٤٠.٣	٥٥.٦	٤.٤٦	٠.٧٩	موافق جداً	
	إجمالي	١٩.٠	١٦.٠	٢٢.١	١٨.٤	٢٤.٥	٣.١٣	١.٤٤	بدرجة متوسطة	
	مراجع	٣٣.٠	٣٣.٠	٣٣.٠	١.١	٠.٠	٢.٠٢	٠.٨٤	موافق إلى حد ما	
X١_١٠_٥	التزام	٠.٠	١.٤	٢.٨	٣٧.٥	٥٨.٣	٤.٥٣	٠.٦٣	موافق جداً	
	إجمالي	١٨.٤	١٩.٠	١٩.٦	١٧.٢	٢٥.٨	٣.١٣	١.٤٦	بدرجة متوسطة	
	مراجع	٧.٧	٢.٢	٦.٦	٤٤.٠	٣٩.٦	٤.٠٥	١.١٢	موافق	٢
X١_١١	التزام	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٠.٣	٥٩.٧	٤.٦٠	٠.٤٩	موافق جداً	١٠
	إجمالي	٤.٣	١.٢	٣.٧	٤٢.٣	٤٨.٥	٤.٢٩	٠.٩٤	موافق جداً	٣
	مراجع	٢٠.٩	١٦.٥	٣٣.٠	١١.٠	١٨.٧	٢.٩٠	١.٣٧	بدرجة متوسطة	٦
X١_١٢	التزام	٧٠.٨	٢٧.٨	٠.٠	١.٤	٠.٠	١.٣٢	٠.٥٥	غير موافق على الإطلاق	١٢
	إجمالي	٤٢.٩	٢١.٥	١٨.٤	٦.٧	١٠.٤	٢.٢٠	١.٣٤	موافق إلى حد ما	١٢

يتضح من الجدول أن درجة الموافقة قد بلغت "موافق" على دور وظيفة الالتزام في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٦٥، بانحراف معياري قدره ٠.٩١ مما يدل على الموافقة، أما على مستوى العبارات فقد تفاوتت درجات الموافقة عليها، وقد جاءت مرتبة حسب درجة الموافقة كما يلي:

- المتغير X١_٠٣ "يقدم مدير الالتزام تقاريره بشأن مخاطر عدم الالتزام الى لجنة المراجعة بالبنك": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٤٠ بانحراف معياري قدره ١.٠٨ كما بلغت درجة الموافقة "موافق جداً".
- المتغير X١_٠٤ "يجب على مدير الالتزام التحقق من قيام البنك بوضع سياسات وإجراءات مناسبة وواضحة لقبول العملاء، مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٣٤ بانحراف معياري قدره ١.٠٧ كما بلغت درجة الموافقة "موافق جداً".
- المتغير X١_١١ "يجب أن يقوم مدير الالتزام بأداء أعمال يومية تتمثل فى فحص تقارير العمليات غير العادية المستخرجة من نظم المعلومات وإخطارات الاشتباه الداخلى واتخاذ قرار بشأن إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بها المنشأة بالبنك المركزى المصرى": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٢٩ بانحراف معياري قدره ٠.٩٤ كما بلغت درجة الموافقة "موافق جداً".
- المتغير X١_٠٩ "تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٨٣ بانحراف معياري قدره ١.٣٦ كما بلغت درجة الموافقة "موافق"، وقد جاء ترتيب المخاطر وفقاً لأهميتها (المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة، المخاطر المتعلقة بالعملاء، المخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية).

- المتغير X1_٠٨ "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك وضع نظام لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم بمقتضاها تصنيف العملاء الى ثلاث فئات هى مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٧٧ بانحراف معياري قدره ١.٤٦ كما بلغت درجة الموافقة " موافق".

- المتغير X1_٠٦ "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك يقوم بتحديث المعلومات والمبنات التى سبق أن حصل عليها مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٧٣ بانحراف معياري قدره ١.٤٣ كما بلغت درجة الموافقة "موافق".

- المتغير X1_٠٢ "إن مدير الالتزام يعد مسئولا عن تحديد وتقييم وتقديم النصح والرقابة على مخاطر عدم الالتزام وإعداد التقارير بشأنها": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٧١ بانحراف معياري قدره ١.٤٢ كما بلغت درجة الموافقة "موافق".

- المتغير X1_٠٥ "يجب على مدير الالتزام التحقق من قيام البنك بوضع سياسات وإجراءات مناسبة وواضحة للتعرف على هوية العملاء، مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٦٥ بانحراف معياري قدره ١.٤٨ كما بلغت درجة الموافقة "موافق"

- المتغير X1_٠١ "يجب أن يتمتع مدير الالتزام بالاستقلالية": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٣٤ بانحراف معياري قدره ١.٦٤ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة"

- المتغير X1_٠٧ "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك وضع نظام داخلى يسمح له بالرقابة المستمرة على العمليات، وأن هذا النظام يتيح تقارير يومية ودورية بشأن العمليات غير العادية": حيث بلغ متوسط الاستجابات

٣.٢٤ بانحراف معياري قدره ١.٥٠ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".

- المتغير X١_١٠ "تصنيف العملاء مرتفعي المخاطر": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٢٣ بانحراف معياري قدره ١.٣٩ كما بلغت درجة الموافقة " موافق بدرجة متوسطة"، وقد جاء ترتيب تصنيف العملاء مرتفعي المخاطر حسب درجة المخاطر (الأشخاص الذين ينتمون إلى دول لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي، العملاء غير المقيمين، الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، العمليات غير المباشرة، استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة).
- المتغير X١_١٢ "يتعين على مدير الالتزام إحاطة مجلس إدارة البنك أولا بأول بكافة العمليات المشتبه فيها التى يرسلها إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٢٠ بانحراف معياري قدره ١.٣٤ كما بلغت درجة الموافقة "موافق إلى حد ما"

ولدراسة الاختلافات بين مجموعتي البحث (مديري الالتزام والمراجعين الداخليين) بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إجراء اختبار مان ويتني وجاءت النتائج كما يلي:

٢- نتائج اختبار مان ويتني Man Whitney

للمقارنة بين مجموعتي المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إجراء اختبار لامعلمي Non Parametric، وذلك لأن البيانات مقاسة بمقياس ليكرت الترتيبي، كما أن الاختبار اللامعلمي لا يتطلب بالضرورة أن تكون البيانات تابعة للتوزيع الطبيعي، كما أنه يعتبر الاختبار المناسب في حالة المقارنة بين مجموعتين مستقلتين Independent samples، وبتطبيق هذا الاختبار على

عبارات السؤال الأول (دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤): نتائج اختبار مان ويتني للمقارنة بين رأي مديري الالتزام والمراجعين الداخليين بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رمز المتغير	المتغير	النوع	متوسط الرتب	Z	P-Value
X١	دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مراجع	٤٨.٦٠	-١٠.١٦٠	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٤.٢١		
X١_٠١	يجب أن يتمتع مدير الالتزام بالاستقلالية	مراجع	٤٨.٨٨	-١٠.٦٥٩	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٣.٨٥		
X١_٠٢	إن مدير الالتزام يعد مسئولا عن تحديد وتقييم وتقديم النصح والرقابة على مخاطر عدم الالتزام وإعداد التقارير بشأنها	مراجع	٥٠.٢٣	-١٠.٢٠٩	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٢.١٥		
X١_٠٣	يقدم مدير الالتزام تقاريره بشأن مخاطر عدم الالتزام الى لجنة المراجعة بالبنك	مراجع	٦٦.٣١	-٥.٧١٠	٠.٠٠٠
		التزام	١٠١.٨٣		
X١_٠٤	يجب على مدير الالتزام التحقق من قيام البنك بوضع سياسات وإجراءات مناسبة وواضحة لقبول العملاء ، مع ايلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر.	مراجع	٦١.٨٣	-٧.١١٣	٠.٠٠٠
		التزام	١٠٧.٤٩		
X١_٠٥	يجب على مدير الالتزام التحقق من قيام البنك بوضع سياسات وإجراءات مناسبة وواضحة للتعرف على هوية العملاء ، مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر	مراجع	٤٨.٧٩	-١٠.٦٤٨	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٣.٩٧		
X١_٠٦	يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك يقوم بتحديث المعلومات والمستندات التى سبق أن حصل عليها مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر	مراجع	٥١.٨٢	-٩.٦٧٠	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٠.١٥		
X١_٠٧	يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك وضع نظام داخلى يسمح له بالرقابة المستمرة على العمليات	مراجع	٦١.٧٥	-٦.٣٥٤	٠.٠٠٠

رمز المتغير	المتغير	النوع	متوسط الرتب	Z	P-Value
	، وأن هذا النظام يتيح تقارير يومية ودورية بشأن العمليات غير العادية	التزام	١٠٧.٦٠		
X١_٠٨	يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك وضع نظام لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم بمقتضاها تصنيف العملاء الى ثلاث فئات هى مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة	مراجع	٥٧.٢١	-٨.٠٦٩	٠.٠٠٠
		التزام	١١٣.٣٣		
X١_٠٩	يجب على مدير الالتزام التحقق من أن تصنيف العملاء يأخذ في الاعتبار	مراجع	٥٠.٩٣	-٩.٨٦٣	٠.٠٠٠
		التزام	١٢١.٢٧		
X١_١٠	يجب على مدير الالتزام التحقق من أن العملاء مرتفعي المخاطر يشمل كل من	مراجع	٤٧.٠١	-١٠.٧١٩	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٦.٢٣		
X١_١١	يجب أن يقوم مدير الالتزام بأداء أعمال يومية تتمثل فى فحص تقارير العمليات غير العادية المستخرجة من نظم المعلومات وإخطارات الاشتباه الداخلى واتخاذ قرار بشأن ابلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بها المنشأة بالبنك المركزى المصرى .	مراجع	٧٢.٣٥	-٣.٢٦٠	٠.٠٠١
		التزام	٩٤.١٩		
X١_١٢	يتعين على مديرالالتزام إحاطة مجلس إدارة البنك أولا بأول بكافة العمليات المشتبه فيها التى يرسلها الى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .	مراجع	١٠٦.٠٩	-٧.٧٠٩	٠.٠٠٠
		التزام	٥١.٥٥		

يتضح من الجدول وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين، ومديري الالتزام "بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، حيث بلغت قيمة Z = -١٠.١٦٠ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٤.٢١، بينما بلغ متوسط رتب المراجعين الداخليين ٤٨.٦٠، ولتحديد مصدر هذه الاختلافات تم اختبار عبارات السؤال الأول وجاءت النتائج كما يلي:

١. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن يتمتع مدير الالتزام بالاستقلالية" حيث بلغت قيمة z = -١٠.٦٥٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٣.٨٥، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٤٨.٨٨.

٢. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "إن مدير الالتزام يعد مسئولا عن تحديد وتقييم وتقديم النصح والرقابة على مخاطر عدم الالتزام وإعداد التقارير بشأنها" حيث بلغت قيمة z = -١٠.٢٠٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٢.١٥، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٥٠.٢٣.

٣. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يقدم مدير الالتزام تقاريره بشأن مخاطر عدم الالتزام الى لجنة المراجعة بالبنك" حيث بلغت قيمة z = -٥.٧١٠ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٠١.٨٣، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٦٦.٣١.

٤. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب على مدير الالتزام التحقق من قيام البنك بوضع سياسات وإجراءات مناسبة وواضحة لقبول العملاء، مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر" حيث بلغت قيمة z = -٧.١١٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٠٧.٤٩، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٦١.٨٣.

٥. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب على مدير الالتزام التحقق من قيام البنك بوضع سياسات وإجراءات مناسبة

وواضحة للتعرف على هوية العملاء، مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر" حيث بلغت قيمة z = -١٠.٦٤٨ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٣.٩٧، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٤٨.٧٩.

٦. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك يقوم بتحديث المعلومات والمستندات التى سبق أن حصل عليها مع إيلاء عناية خاصة للعملاء مرتفعى المخاطر" حيث بلغت قيمة z = -٩.٦٧٠ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٠.١٥، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٥١.٨٢.

٧. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك وضع نظاماً داخلياً يسمح له بالرقابة المستمرة على العمليات، وأن هذا النظام يتيح تقارير يومية ودورية بشأن العمليات غير العادية" حيث بلغت قيمة z = -٦.٣٥٤ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٠٧.٦٠، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٦١.٧٥.

٨. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن البنك وضع نظام لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم بمقتضاها تصنيف العملاء الى ثلاث فئات هى مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة" حيث بلغت قيمة z = -٨.٠٦٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١١٣.٣٣، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٥٧.٢١.

٩. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في " يجب على مدير الالتزام التحقق من أن تصنيف العملاء يأخذ في الاعتبار" حيث بلغت قيمة z = -٩.٦٨٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢١.٢٧، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٥٠.٩٣، والشكل التالي يوضح اختلاف مجموعتي البحث حول أنواع المخاطر:

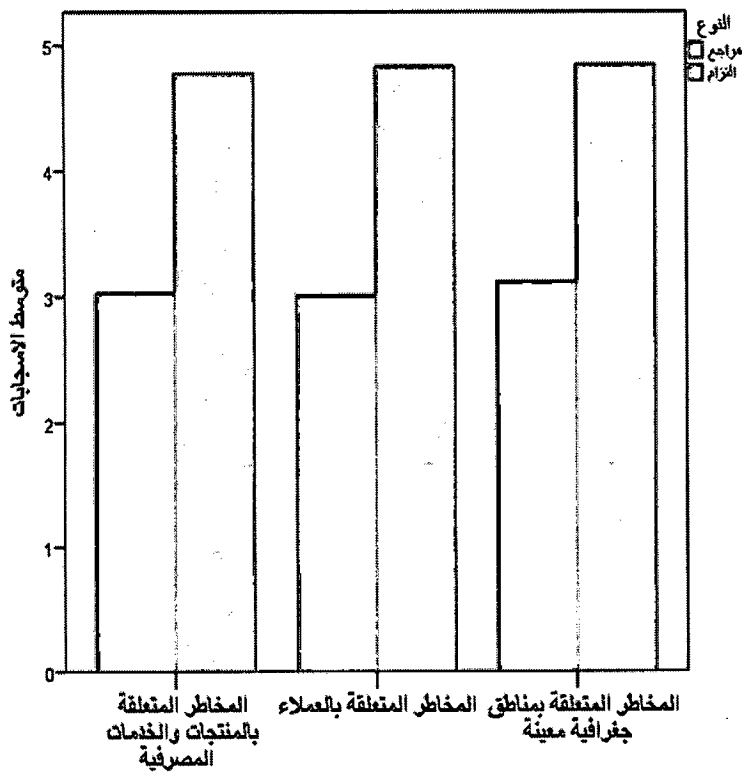

شكل رقم (١): أنواع المخاطر من وجهة نظر عينتي البحث

١٠. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب على مدير الالتزام التحقق من أن العملاء مرتفعي المخاطر يشمل كل من" حيث بلغت قيمة z = -١٠.٧١٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه

الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٦.٢٣، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٤٧.٠١، والشكل التالي يوضح اختلاف مجموعتي البحث حول تصنيف العملاء مرتفعي المخاطر:

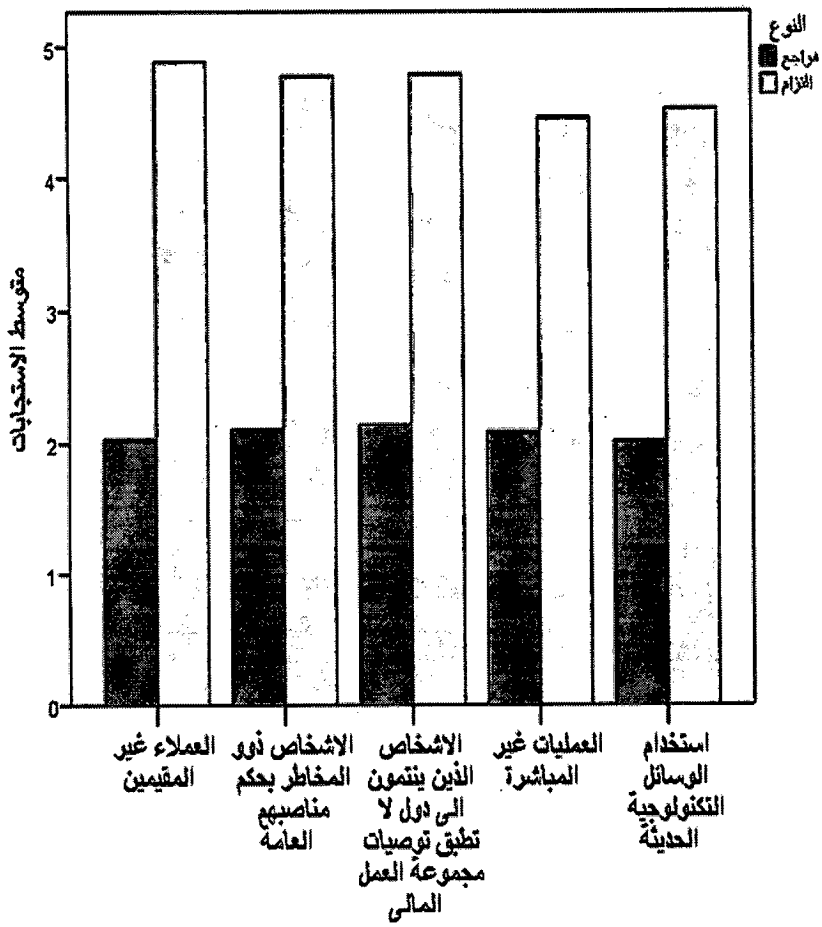

شكل رقم (٢): تصنيف العملاء مرتفعي المخاطر من وجهة نظر مجموعتي البحث

١١. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن يقوم مدير الالتزام بأداء أعمال يومية تتمثل فى فحص تقارير العمليات غير العادية المستخرجة من نظم المعلومات وإخطارات الاشتباه الداخلى واتخاذ قرار بشأن إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بها المنشأة بالبنك المركزى المصرى" حيث بلغت قيمة z = -٣.٢٦٠ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ٩٤.١٩، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٧٢.٣٥.

١٢. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يتعين على مديرالالتزام إحاطة مجلس إدارة البنك أولا بأول بكافة العمليات المشتبه فيها التى يرسلها الى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" حيث بلغت قيمة z = -٧.٧٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١٠٦.٠٩، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٥١.٥٥.

نخلص من ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام، فيما عدا العبارة الأخيرة "يتعين على مديرالالتزام إحاطة مجلس إدارة البنك أولا بأول بكافة العمليات المشتبه فيها التى يرسلها الى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" فقد كانت الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين، مما يؤدي إلى **رفض الفرض الأول للباحث**.

اختبار الفرض الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات السؤال الثاني (دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من قائمة الاستقصاء، وجاءت النتائج كما يلي:

١- التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي:

لتوصيف متغيرات الدراسة تم حساب التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لكلٍ من مجموعتي البحث (مديري الالتزام، والمراجعين الداخليين) وعلى المستوى الإجمالي، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٥): التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي لقياس رأي عينة البحث بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رمز المتغير		التكرارات النسبية					وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
		١	٢	٣	٥	٥				
X٢	مراجع						٣.٤٦	٠.٥٠	موافق	
	التزام						٣.٣٦	٠.٢٨	بدرجة متوسطة	
	إجمالي						٣.٤٢	٠.٤٢	موافق	
X٢_٠١	مراجع	٧.٧	٥.٥	٧.٧	٣٨.٥	٤٠.٧	٣.٩٩	١.١٩	موافق	٦
	التزام	٧٠.٨	٢٩.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٢٩	٠.٤٦	غير موافق إطلاقاً	١٥
	إجمالي	٣٥.٦	١٦.٠	٤.٣	٢١.٥	٢٢.٧	٢.٨٠	١.٦٤	بدرجة متوسطة	١٢
X٢_٠٢	مراجع						٣.٩٥	٠.٨٦	موافق	٧
	التزام						٤.١٣	٠.٦٧	موافق	٧
	إجمالي						٤.٠٣	٠.٧٨	موافق	٤
X٢_٠٢_١	مراجع	٥.٥	٦.٦	١٢.١	٤٥.١	٣٠.٨	٣.٨٩	١.٠٩	موافق	
	التزام	١.٤	٤.٢	١.٤	٦٥.٣	٢٧.٨	٤.١٤	٠.٧٦	موافق	
	إجمالي	٣.٧	٥.٥	٧.٤	٥٤.٠	٢٩.٤	٤.٠٠	٠.٩٦	موافق	
X٢_٠٢_٢	مراجع	٥.٥	٩.٩	٧.٧	٣٦.٣	٤٠.٧	٣.٩٧	١.١٨	موافق	

رمز المتغير		التكرارات النسبية					وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
		١	٢	٣	٥	٥				
	التزام	٤.٢	٢.٨	٠.٠	٥٩.٧	٣٣.٣	٤.١٥	٠.٩٠	موافق	
	إجمالي	٤.٩	٦.٧	٤.٣	٤٦.٦	٣٧.٤	٤.٠٥	١.٠٦	موافق	
X٢_٠٢_٣	مراجع	٤.٤	٧.٧	٨.٨	٤٢.٩	٣٦.٣	٣.٩٩	١.٠٨	موافق	
	التزام	٢.٨	٥.٦	٢.٨	٥٨.٣	٣٠.٦	٤.٠٨	٠.٩٠	موافق	
	إجمالي	٣.٧	٦.٧	٦.١	٤٩.٧	٣٣.٧	٤.٠٣	١.٠٠	موافق	
X٢_٠٣	مراجع						٢.٣٠	٠.٨٨	موافق إلى حد ما	١٣
	التزام						٤.٠٧	٠.٦٥	موافق	٨
	إجمالي						٣.٠٨	١.١٨	بدرجة متوسطة	١٠
X٢_٠٣_١	مراجع	٢٩.٧	٢٨.٦	٣٠.٨	٢.٢	٨.٨	٢.٣٢	١.١٨	موافق إلى حد ما	
	التزام	٥.٦	٢.٨	٥.٦	٥١.٤	٣٤.٧	٤.٠٧	١.٠١	موافق	
	إجمالي	١٩.٠	١٧.٢	١٩.٦	٢٣.٩	٢٠.٢	٣.٠٩	١.٤١	بدرجة متوسطة	
X٢_٠٣_٢	مراجع	٢٧.٥	٣٣.٠	٢٨.٦	٥.٥	٥.٥	٢.٢٩	١.١٠	موافق إلى حد ما	
	التزام	٥.٦	٦.٩	٤.٢	٤٤.٤	٣٨.٩	٤.٠٤	١.١١	موافق	
	إجمالي	١٧.٨	٢١.٥	١٧.٨	٢٢.٧	٢٠.٢	٣.٠٦	١.٤٠	بدرجة متوسطة	
X٢_٠٣_٣	مراجع	٢٤.٢	٢٩.٧	٣٥.٢	٦.٦	٤.٤	٢.٣٧	١.٠٦	موافق إلى حد ما	
	التزام	١.٤	٤.٢	١١.١	٥٠.٠	٣٣.٣	٤.١٠	٠.٨٦	موافق	
	إجمالي	١٤.١	١٨.٤	٢٤.٥	٢٥.٨	١٧.٢	٣.١٣	١.٣٠	بدرجة متوسطة	
X٢_٠٣_٤	مراجع	٣٠.٨	٣١.٩	٢٦.٤	٥.٥	٥.٥	٢.٢٣	١.١٢	موافق إلى حد ما	
	التزام	٢.٨	٥.٦	١.٤	٦٢.٥	٢٧.٨	٤.٠٧	٠.٨٨	موافق	
	إجمالي	١٨.٤	٢٠.٢	١٥.٣	٣٠.٧	١٥.٣	٣.٠٤	١.٣٧	بدرجة متوسطة	

رمز المتغير		التكرارات النسبية					وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
		١	٢	٣	٥	٥				
X٢_٠٤	مراجع	٢.٢	٢.٢	٠.٠	٤٧.٣	٤٨.٤	٤.٣٧	٠.٨٠	موافق جداً	٣
	التزام	٢.٨	١.٤	٢.٨	٤١.٧	٥١.٤	٤.٣٨	٠.٨٥	موافق جداً	٥
	إجمالي	٢.٥	١.٨	١.٢	٤٤.٨	٤٩.٧	٤.٣٧	٠.٨٢	موافق جداً	١
X٢_٠٥	مراجع	٢٦.٤	٢٥.٣	٢٣.١	١٥.٤	٩.٩	٢.٥٧	١.٣٠	موافق إلى حد ما	١٢
	التزام	٤.٢	٠.٠	١.٤	٤٨.٦	٤٥.٨	٤.٣٢	٠.٨٧	موافق جداً	٦
	إجمالي	١٦.٦	١٤.١	١٣.٥	٣٠.١	٢٥.٨	٣.٣٤	١.٤٢	بدرجة متوسطة	٨
X٢_٠٦	مراجع	٣٥.٢	٢٨.٦	٣٦.٣	٠.٠	٠.٠	٢.٠١	٠.٨٥	موافق إلى حد ما	١٤
	التزام	٠.٠	٢.٨	٢.٨	٤٠.٣	٥٤.٢	٤.٤٦	٠.٦٩	موافق جداً	٣
	إجمالي	١٩.٦	١٧.٢	٢١.٥	١٧.٨	٢٣.٩	٣.٠٩	١.٤٥	بدرجة متوسطة	٩
X٢_٠٧	مراجع	١.١	٥.٥	٢.٢	٦١.٥	٢٩.٧	٤.١٣	٠.٧٩	موافق	٤
	التزام	٠.٠	١.٤	٠.٠	٣٧.٥	٦١.١	٤.٥٨	٠.٥٨	موافق جداً	١
	إجمالي	٠.٦	٣.٧	١.٢	٥٠.٩	٤٣.٦	٤.٣٣	٠.٧٤	موافق جداً	٢
X٢_٠٨	مراجع	١.١	٢.٢	٣.٣	٣٨.٥	٥٤.٩	٤.٤٤	٠.٧٦	موافق جداً	١
	التزام	١٣.٩	٢٠.٨	٢٢.٢	٢٢.٢	٢٠.٨	٣.١٥	١.٣٥	بدرجة متوسطة	١٠
	إجمالي	٦.٧	١٠.٤	١١.٧	٣١.٣	٣٩.٩	٣.٨٧	١.٢٤	موافق	٥
X٢_٠٩	مراجع	١٦.٥	٢٢.٠	٢٨.٦	١٣.٢	١٩.٨	٢.٩٨	١.٣٥	بدرجة متوسطة	١١
	التزام	٠.٠	١.٤	٤.٢	٤٧.٢	٤٧.٢	٤.٤٠	٠.٦٤	موافق جداً	٤
	إجمالي	٩.٢	١٢.٩	١٧.٨	٢٨.٢	٣١.٩	٣.٦١	١.٣٠	موافق	٦
X٢_١٠	مراجع	٦.٦	٥.٥	٤.٤	٣٦.٣	٤٧.٣	٤.١٢	١.١٥	موافق	٥
	التزام	٠.٠	٠.٠	٢.٨	٤٥.٨	٥١.٤	٤.٤٩	٠.٥٦	موافق جداً	٢
	إجمالي	٣.٧	٣.١	٣.٧	٤٠.٥	٤٩.١	٤.٢٨	٠.٩٥	موافق جداً	٣
X٢_١١	مراجع	٣.٣	٠.٠	١.١	٤٥.١	٥٠.٥	٤.٤٠	٠.٨١	موافق جداً	٢
	التزام	٦٢.٥	٣٧.٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٣٨	٠.٤٩	غير موافق إطلاقاً	١٣

رمز المتغير		التكرارات النسبية					وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
		١	٢	٣	٥	٥				
	إجمالي	٢٩.٤	١٦.٦	٠.٦	٢٥.٢	٢٨.٢	٣.٠٦	١.٦٥	بدرجة متوسطة	١١
X٢_١٢	مراجع	١١.٠	٩.٩	٩.٩	٣٦.٣	٣٣.٠	٣.٧٠	١.٣٢	موافق	١٠
	التزام	٦٦.٧	٣٣.٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٣٣	٠.٤٧	غير موافق إطلاقاً	١٤
	إجمالي	٣٥.٦	٢٠.٢	٥.٥	٢٠.٢	١٨.٤	٢.٦٦	١.٥٧	بدرجة متوسطة	١٤
X٢_١٣	مراجع	١١.٠	٦.٦	٨.٨	٤٠.٧	٣٣.٠	٣.٧٨	١.٢٨	موافق	٩
	التزام	٩.٧	٣١.٩	٢٧.٨	١٢.٥	١٨.١	٢.٩٧	١.٢٦	بدرجة متوسطة	١١
	إجمالي	١٠.٤	١٧.٨	١٧.٢	٢٨.٢	٢٦.٤	٣.٤٢	١.٣٣	موافق	٧
X٢_١٤	مراجع	٦.٦	٩.٩	١٤.٣	٣٤.١	٣٥.٢	٣.٨١	١.٢١	موافق	٨
	التزام	٦٢.٥	٣٤.٧	٠.٠	٢.٨	٠.٠	١.٤٣	٠.٦٥	غير موافق إطلاقاً	١٢
	إجمالي	٣١.٣	٢٠.٩	٨.٠	٢٠.٢	١٩.٦	٢.٧٦	١.٥٥	بدرجة متوسطة	١٣
X٢_١٥	مراجع	٦٣.٧	٣٤.١	٢.٢	٠.٠	٠.٠	١.٣٨	٠.٥٣	غير موافق إطلاقاً	١٥
	التزام	٠.٠	١.٤	١٦.٧	٥٦.٩	٢٥.٠	٤.٠٦	٠.٦٩	موافق	٩
	إجمالي	٣٥.٦	١٩.٦	٨.٦	٢٥.٢	١١.٠	٢.٥٦	١.٤٦	موافق إلى حد ما	١٥

يتضح من الجدول موافقة عينة البحث على دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٤٢ بانحراف معياري قدره ٠.٤٢ مما يدل على الموافقة، أما على مستوى العبارات فقد تفاوتت درجة الموافقة، وجاءت مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلي:

- المتغير X٢_٠٤ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا قامت بوضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب":.

حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٣٧ بانحراف معياري قدره ٠.٨٢ كما بلغت درجة الموافقة "موافق جداً".

- المتغير X٢_٠٧ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر كافة الموارد المالية والبشرية والتقنية لإدارة الالتزام": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٣٣ بانحراف معياري قدره ٠.٧٤ كما بلغت درجة الموافقة "موافق جداً".
- المتغير X٢_١٠ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتحديد وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام، ومراجعة الكيفية التى يتم بها قياس تلك المخاطر": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٢٨ بانحراف معياري قدره ٠.٩٥ كما بلغت درجة الموافقة "موافق جداً".
- المتغير X٢_٠٢ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مجلس الإدارة بمهامه" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٠٣ بانحراف معياري قدره ٠.٧٨ كما بلغت درجة الموافقة "موافق"، وتلخصت مهام مجلس الإدارة وفقا لأهميتها كما يلي (مراجعة سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة دورية، تقييم مدى فاعلية إدارة الالتزام بصفة دورية، وضع سياسة واضحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- المتغير X٢_٠٨ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر المؤهلات العلمية والخبرة العملية الكافية للمدير المسئول عن الالتزام" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٨٧ بانحراف معياري قدره ١.٢٤ كما بلغت درجة الموافقة "موافق".
- المتغير X٢_٠٩ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتعريف العاملين بمخاطر الالتزام، وتقديم المشورة إلى الإدارة العليا": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٦١ بانحراف معياري قدره ١.٣٠ كما بلغت درجة الموافقة "موافق".

- المتغير X٢_١٣ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بالإشراف العام مكتبيا وميدانيا على التزام البنك بأحكام القوانين والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٤٢ بانحراف معياري قدره ١.٣٣ كما بلغت درجة الموافقة "موافق".

- المتغير X٢_٠٥ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا تتعاون مع إدارة الالتزام بشأن تحديد وتقييم القضايا الأساسية بمخاطر الالتزام ووضع الخطط لمعالجة أى أوجه قصور فى السياسات أو الإجراءات أو التنفيذ": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٣٤ بانحراف معياري قدره ١.٤٢ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة"

- المتغير X٢_٠٦ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن مدير الالتزام يتمتع بالاستقلالية، وأن لديه القدرة على التواصل مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والإدارة العليا" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٠٩ بانحراف معياري قدره ١.٤٥ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".

- المتغير X٢_٠٣ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن سياسة الالتزام تشتمل على (إتاحة كافة المعلومات اللازمة لمباشرة نشاطها، بيان دور وظيفة الالتزام، الوسائل المناسبة لتحقيق استقلاليتها، قدرتها على التواصل مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منها)"حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٠٨ بانحراف معياري قدره ١.١٨ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".

- المتغير X٢_١١ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من وجود برنامج للالتزام مبني على المخاطر، وأن إدارة الالتزام تقوم بتنفيذ هذا البرنامج": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٠٦ بانحراف معياري قدره ١.٦٥ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".

- المتغير X٢_٠١ "يجب أن تخضع أنشطة إدارة الالتزام لمراجعة دورية من قبل إدارة المراجعة الداخلية": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٨٠ بانحراف معياري قدره ١.٦٤ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".
- المتغير X٢_١٤ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بإعداد تقرير دورى عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرضه على مجلس الإدارة وإرساله إلى وحدة مكافحة غسل الأموال": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٧٦ بانحراف معياري قدره ١.٥٥ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".
- المتغير X٢_١٢ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بفحص العمليات غير العادية وإخطارات الاشتباه الداخلية، واتخاذ القرار بشأن القيام بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالعمليات المشتبه فيها": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٦٦ بانحراف معياري قدره ١.٥٧ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة".
- المتغير X٢_١٥ "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات اللازمة وفقا للمتطلبات الرقابية": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٥٦ بانحراف معياري قدره ١.٤٦ كما بلغت درجة الموافقة "موافق إلى حد ما".

ولاختبار مدى وجود فروق واختلافات بين مجموعتي البحث (مديري الالتزام والمراجعين الداخليين) بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إجراء اختبار مان ويتني وجاءت النتائج كما يلي:

٢- نتائج اختبار مان ويتني Man Whitney

للمقارنة بين مجموعتي المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب، تم إجراء اختبار لامعلمي Non Parametric، وذلك لأن البيانات مقاسة بمقياس ليكرت الترتيبي، كما أن الاختبار اللامعلمي لا يتطلب بالضرورة أن تكون البيانات تابعة للتوزيع الطبيعي، كما أنه يعتبر الاختبار المناسب في حالة المقارنة بين مجموعتين مستقلتين Independent samples، وبتطبيق هذا الاختبار على عبارات السؤال الثاني (دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦): نتائج اختبار مان ويتني للمقارنة بين رأي المديرين عن الالتزام والمراجعين الداخليين بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رمز المتغير	المتغير	النوع	متوسط الرتب	Z	P-Value
X٢	دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مراجع	٨٨.٦٨	-٢.٠٣٠	٠.٠٤٢
		التزام	٧٣.٥٦		
X٢_٠١	يجب أن تخضع أنشطة إدارة الالتزام لمراجعة دورية من قبل إدارة المراجعة الداخلية	مراجع	١١٣.٨٥	-١٠.٠٤٦	٠.٠٠٠
		التزام	٤١.٧٥		
X٢_٠٢	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مجلس الادارة بعدة أعمال	مراجع	٨٠.٢٥	-٠.٥٥٠	٠.٥٨٣
		التزام	٨٤.٢٢		
X٢_٠٣	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن سياسة الالتزام تشتمل ...	مراجع	٥٣.٩٢	-٨.٥٨٧	٠.٠٠٠
		التزام	١١٧.٤٩		
X٢_٠٤	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا قامت بوضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مراجع	٨١.٤٠	-٠.٢٠٧	٠.٨٣٦
		التزام	٨٢.٧٦		
X٢_٠٥	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا تتعاون مع إدارة الالتزام	مراجع	٥٦.٧٦	-٧.٨٩٢	٠.٠٠٠

رمز المتغير	المتغير	النوع	متوسط الرتب	Z	P-Value
	بشأن تحديد وتقييم القضايا الأساسية بمخاطر الالتزام ووضع الخطط لمعالجة أى أوجه قصور فى السياسات أو الإجراءات أو التنفيذ	التزام	١١٣.٩٠		
X٢_٠٦	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن مدير الالتزام يتمتع بالاستقلالية ، وأن لديه القدرة على التواصل مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والإدارة العليا	مراجع	٤٧.٣٧	-١٠.٧٥٧	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٥.٧٦		
X٢_٠٧	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر كافة الموارد المالية والبشرية والتقنية لإدارة الالتزام	مراجع	٦٩.٨١	-٤.١٨٤	٠.٠٠٠
		التزام	٩٧.٤١		
X٢_٠٨	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر المؤهلات العلمية والخبرة العملية الكافية للمدير المسئول عن الالتزام	مراجع	١٠١.٨١	-٦.٣٤١	٠.٠٠٠
		التزام	٥٦.٩٦		
X٢_٠٩	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتعريف العاملين بمخاطر الالتزام ، وتقديم المشورة الى الإدارة العليا	مراجع	٦٠.٤٧	-٦.٧٦٥	٠.٠٠٠
		التزام	١٠٩.٢١		
X٢_١٠	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتحديد وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام، ومراجعة الكيفية التى يتم بها قياس تلك المخاطر	مراجع	٧٨.٠٣	-١.٣٣٦	٠.١٨٢
		التزام	٨٧.٠١		
X٢_١١	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من وجود برنامج للالتزام مبني على المخاطر ، وأن إدارة الالتزام تقوم بتنفيذ هذا البرنامج	مراجع	١١٦.٣٧	-١٠.٨٢٩	٠.٠٠٠
		التزام	٣٨.٥٦		

رمز المتغير	المتغير	النوع	متوسط الرتب	Z	P-Value
X٢_١ ٢	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بفحص العمليات غير العادية وإخطارات الاشتباه الداخلية ، واتخاذ القرار بشأن القيام بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالعمليات المشتبه فيها	مراجع	١١١.٥٤	-٩.٣٠٥	٠.٠٠٠
		التزام	٤٤.٦٧		
X٢_١ ٣	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بالاشراف العام مكتبيا وميدانيا على التزام البنك بأحكام القوانين والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مراجع	٩٤.٨٧	-٤.٠٢٢	٠.٠٠٠
		التزام	٦٥.٧٣		
X٢_١ ٤	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بإعداد تقرير دورى عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرضه على مجلس الإدارة وإرساله إلى وحدة مكافحة غسل الأموال	مراجع	١١٢.٦٨	-٩.٦٠٢	٠.٠٠٠
		التزام	٤٣.٢٣		
X٢_١ ٥	يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات اللازمة وفقا للمتطلبات الرقابية	مراجع	٤٦.٣٢	- ١١.٢٥٣	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٧.٠٩		

يتضح من الجدول وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين، ومديري الالتزام "بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، حيث بلغت قيمة Z = -٢.٠٣ بمستوى معنوية ٠.٠٤٢، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ٨٨.٦٨، بينما بلغ متوسط رتب مديري الالتزام ٧٣.٥٦، ولتحديد مصدر هذه الاختلافات تم اختبار عبارات السؤال الثاني وجاءت النتائج كما يلي:

١٣. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تخضع أنشطة إدارة الالتزام لمراجعة دورية من قبل إدارة المراجعة الداخلية" حيث بلغت قيمة Z = -١٠.٠٤٦ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١١٣.٨٥، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٤١.٧٥.

١٤. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر المؤهلات العلمية والخبرة العملية الكافية للمدير المسئول عن الالتزام" حيث بلغت قيمة Z = -٦.٣٤١ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١٠١.٨١، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٥٦.٩٦.

١٥. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من وجود برنامج للالتزام مبني على المخاطر، وأن إدارة الالتزام تقوم بتنفيذ هذا البرنامج" حيث بلغت قيمة Z = -١٠.٨٢٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١١٦.٣٧، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٣٨.٥٦.

١٦. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومسئولى الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بالإشراف العام مكتبيا وميدانيا على التزام البنك بأحكام القوانين والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" حيث بلغت قيمة Z =-٤.٠٢٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ٩٤.٨٧، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٦٥.٧٣.

١٧. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بفحص العمليات غير العادية وإخطارات الاشتباه الداخلية، واتخاذ القرار بشأن القيام بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالعمليات المشتبه فيها" حيث بلغت قيمة z = -٩.٣٠٥ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١١١.٥٤، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٤٤.٦٧.

١٨. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بإعداد تقرير دورى عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرضه على مجلس الإدارة وإرساله إلى وحدة مكافحة غسل الأموال" حيث بلغت قيمة z = -٩.٦٠٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١١٢.٦٨، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٤٣.٢٣.

١٩. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن سياسة الالتزام تشتمل علي" حيث بلغت قيمة z = -٨.٥٧٨ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١١٧.٤٩، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٥٣.٩٢، والشكل التالي يوضح اختلاف مجموعتي البحث حول تفصيل العناصر الأساسية التي يجب أن تشملها سياسة الالتزام:

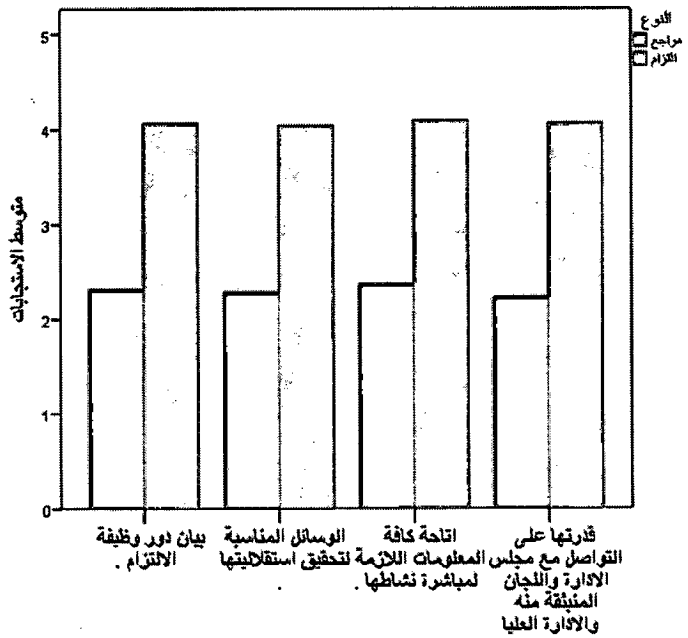

شكل رقم (٣): العناصر الأساسية التي يجب أن تشملها سياسة الالتزام

٢٠. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا تتعاون مع إدارة الالتزام بشأن تحديد وتقييم القضايا الأساسية بمخاطر الالتزام ووضع الخطط لمعالجة أى أوجه قصور فى السياسات أو الإجراءات أو التنفيذ" حيث بلغت قيمة z = -٧.٨٩٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١١٣.٩٠، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٥٦.٧٦.

٢١. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن مدير الالتزام يتمتع بالاستقلالية، وأن لديه القدرة على التواصل مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والإدارة العليا" حيث بلغت قيمة z = -١٠.٧٥٧ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت

هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٥.٧٦، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٤٧.٣٧.

٢٢. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر كافة الموارد المالية والبشرية والتقنية لإدارة الالتزام" حيث بلغت قيمة z = -٤.١٨٤ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ٩٧.٤١، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين٦٩.٨١.

٢٣. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتعريف العاملين بمخاطر الالتزام ، وتقديم المشورة الى الإدارة العليا" حيث بلغت قيمة z = -٦.٧٦٥ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٠٩.٢١، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٦٠.٤٧.

٢٤. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات اللازمة وفقا للمتطلبات الرقابية" حيث بلغت قيمة z =-١١.٢٥٣ بمستوى معنوية ، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٧.٠٩، بينما بلغ متوسط الرتب للمراجعين الداخليين ٤٦.٣٢.

٢٥. لم توجد فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا قامت بوضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" حيث بلغت قيمة z = - ٠.٢٠٧ بمستوى معنوية ٠.٨٣٨.

٢٦. لم توجد فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مجلس الإدارة بعدة أعمال" حيث بلغت قيمة z

= -٠.٥٥٠ بمستوى معنوية ٠.٥٨٣، مما يدل على عدم معنويتها، والشكل التالي يوضح اتفاق مجموعتي البحث على مهام مجلس الإدارة:

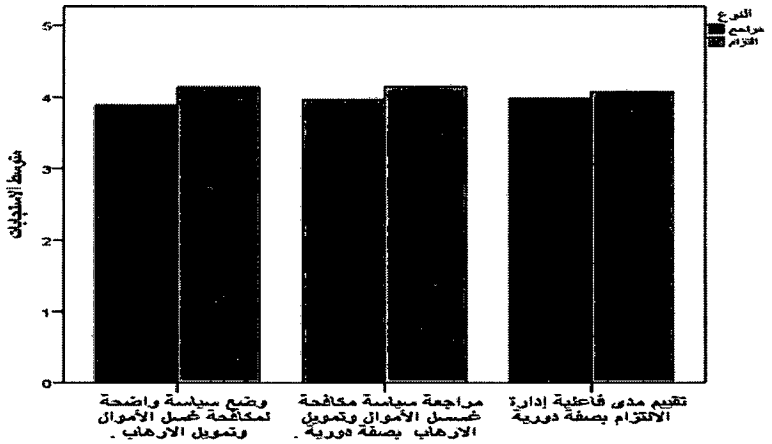

شكل رقم (٤): مهام مجلس الإدارة من وجهة نظر مجموعتي البحث

٢٧. لم توجد فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتحديد وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام، ومراجعة الكيفية التى يتم بها قياس تلك المخاطر" حيث بلغت قيمة z = -١.٣٣٦ بمستوى معنوية ٠.١٨٢.

نخلص مما سبق إلى **رفض الفرض الثاني للباحث**.

اختبار الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات السؤال الثالث (أهمية التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من قائمة الاستقصاء، وجاءت النتائج كما يلي:

١- التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي:

لتوصيف متغيرات الدراسة تم حساب التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لكلٍ من مجموعتي البحث (مديري الالتزام، والمراجعين الداخليين) وعلى المستوى الإجمالي، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٧): التكرارات النسبية والإحصاء الوصفي لقياس رأي عينة البحث بشأن أهمية التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية					وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
		١	٢	٣	٤	٥				
X٣	مراجع						٣.٧٩	٠.٥٤	موافق	
X٣	التزام						٣.٩٨	٠.٤٢	موافق	
X٣	إجمالي						٣.٨٧	٠.٥٠	موافق	
X٣_١	مراجع	٦.٦	٥.٥	٩.٩	٣٤.١	٤٤.٠	٤.٠٣	١.١٧	موافق	٤
X٣_١	التزام	٠.٠	٢.٨	٢٢.٢	٥١.٤	٢٣.٦	٣.٩٦	٠.٧٦	موافق	٤
X٣_١	إجمالي	٣.٧	٤.٣	١٥.٣	٤١.٧	٣٥.٠	٤.٠٠	١.٠١	موافق	٣
X٣_٢	مراجع						٤.٠٥	٠.٧٨	موافق	٣
X٣_٢	التزام						٤.١٠	٠.٤٩	موافق	٢
X٣_٢	إجمالي						٤.٠٧	٠.٦٦	موافق	١
X٣_٢_١	مراجع	٣.٣	٧.٧	٧.٧	٣٧.٤	٤٤.٠	٤.١١	١.٠٦	موافق	
X٣_٢_١	التزام	٢.٨	٢.٨	٥.٦	٥٥.٦	٣٣.٣	٤.١٤	٠.٨٦	موافق	
X٣_٢_١	إجمالي	٣.١	٥.٥	٦.٧	٤٥.٤	٣٩.٣	٤.١٢	٠.٩٧	موافق	
X٣_٢_٢	مراجع	٤.٤	٧.٧	٤.٤	٤٦.٢	٣٧.٤	٤.٠٤	١.٠٦	موافق	
X٣_٢_٢	التزام	٢.٨	٢.٨	٥.٦	٥٩.٧	٢٩.٢	٤.١٠	٨٤.	موافق	
X٣_٢_٢	إجمالي	٣.٧	٥.٥	٤.٩	٥٢.١	٣٣.٧	٤.٠٧	٩٧.	موافق	
X٣_٢_٣	مراجع	٧.٧	٥.٥	٤.٤	٣٥.٢	٤٧.٣	٤.٠٩	١.٢٠	موافق	
X٣_٢_٣	التزام	٢.٨	٢.٨	٤.٢	٥٩.٧	٣٠.٦	٤.١٣	٨٤.	موافق	
X٣_٢_٣	إجمالي	٥.٥	٤.٣	٤.٣	٤٦.٠	٣٩.٩	٤.١٠	١.٠٥	موافق	

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية ١	٢	٣	٤	٥	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
X٣_٢_٤	مراجع	٤.٤	٧.٧	٥.٥	٤٦.٢	٣٦.٣	٤.٠٢	١.٠٦	موافق	
X٣_٢_٤	التزام	١.٤	٤.٢	٥.٦	٥٦.٩	٣١.٩	٤.١٤	٠.٨١	موافق	
X٣_٢_٤	إجمالي	٣.١	٦.١	٥.٥	٥٠.٩	٣٤.٤	٤.٠٧	٠.٩٦	موافق	
X٣_٢_٥	مراجع	٣.٣	١٢.١	٦.٦	٣٧.٤	٤٠.٧	٤.٠٠	١.١٣	موافق	
X٣_٢_٥	التزام	٤.٢	٤.٢	٢.٨	٦٥.٣	٢٣.٦	٤.٠٠	٠.٩٠	موافق	
X٣_٢_٥	إجمالي	٣.٧	٨.٦	٤.٩	٤٩.٧	٣٣.١	٤.٠٠	١.٠٣	موافق	
X٣_٣	مراجع						٤.٥١	٠.٢٢	موافق جداً	١
X٣_٣	التزام						٢.٩٧	٠.٩٩	بدرجة متوسطة	٥
X٣_٣	إجمالي						٣.٨٣	١.٠٢	موافق	٤
X٣_٣_١	مراجع	٠.٠	١.١	١.١	٤٨.٤	٤٩.٥	٤.٤٦	٠.٥٨	موافق جداً	
X٣_٣_١	التزام	٢٣.٦	٢٠.٨	١٦.٧	١٦.٧	٢٢.٢	٢.٩٣	١.٤٩	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_١	إجمالي	١٠.٤	٩.٨	٨.٠	٣٤.٤	٣٧.٤	٣.٧٩	١.٣٢	موافق	
X٣_٣_٢	مراجع	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٠.٥	٤٩.٥	٤.٤٩	٥٠.	موافق جداً	
X٣_٣_٢	التزام	٢٩.٢	٢٣.٦	١٥.٣	١٨.١	١٣.٩	٢.٦٤	١.٤٣	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٢	إجمالي	١٢.٩	١٠.٤	٦.٧	٣٦.٢	٣٣.٧	٣.٦٧	١.٣٧	موافق	
X٣_٣_٣	مراجع	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٠.٧	٥٩.٣	٤.٥٩	٤٩.	موافق جداً	
X٣_٣_٣	التزام	١٨.١	٢٠.٨	١٨.١	٢٠.٨	٢٢.٢	٣.٠٨	١.٤٣	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٣	إجمالي	٨.٠	٩.٢	٨.٠	٣١.٩	٤٢.٩	٣.٩٣	١.٢٦	موافق	
X٣_٣_٤	مراجع	١.١	٠.٠	٠.٠	٤٠.٧	٥٨.٢	٤.٥٥	٦٢.	موافق جداً	

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية ١	٢	٣	٤	٥	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
X٣_٣_٤	التزام	١٦.٧	٢٠.٨	١٩.٤	٢٣.٦	١٩.٤	٣.٠٨	١.٣٨	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٤	إجمالي	٨.٠	٩.٢	٨.٦	٣٣.١	٤١.١	٣.٩٠	١.٢٦	موافق	
X٣_٣_٥	مراجع	١.١	٠.٠	٠.٠	٥٢.٧	٤٦.٢	٤.٤٣	٦٢.	موافق جداً	
X٣_٣_٥	التزام	٣٣.٣	١٦.٧	٦.٩	٢٣.٦	١٩.٤	٢.٧٩	١.٥٨	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٥	إجمالي	١٥.٣	٧.٤	٣.١	٣٩.٩	٣٤.٤	٣.٧١	١.٤١	موافق	
X٣_٣_٦	مراجع	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٨.٤	٥١.٦	٤.٥٢	٥٠.	موافق جداً	
X٣_٣_٦	التزام	١٩.٤	١٨.١	٢٢.٢	١٨.١	٢٢.٢	٣.٠٦	١.٤٣	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٦	إجمالي	٨.٦	٨.٠	٩.٨	٣٥.٠	٣٨.٧	٣.٨٧	١.٢٥	موافق	
X٣_٣_٧	مراجع	٠.٠	٠.٠	١.١	٤١.٨	٥٧.١	٤.٥٦	٥٢.	موافق جداً	
X٣_٣_٧	التزام	١٨.١	٢٦.٤	١٩.٤	١٣.٩	٢٢.٢	٢.٩٦	١.٤٣	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٧	إجمالي	٨.٠	١١.٧	٩.٢	٢٩.٤	٤١.٧	٣.٨٥	١.٣٠	موافق	
X٣_٣_٨	مراجع	٠.٠	١.١	٠.٠	٥١.٦	٤٧.٣	٤.٤٥	٥٦.	موافق جداً	
X٣_٣_٨	التزام	١٦.٧	١٨.١	١٨.١	٢٥.٠	٢٢.٢	٣.١٨	١.٤١	بدرجة متوسطة	
X٣_٣_٨	إجمالي	٧.٤	٨.٦	٨.٠	٣٩.٩	٣٦.٢	٣.٨٩	١.٢٠	موافق	
X٣_٤	مراجع						٢.٢٢	٨٠.	موافق إلى حد ما	٥
X٣_٤	التزام						٤.٤٠	٠.٥٥	موافق جداً	١

رمز المتغير	نوع	التكرارات النسبية ١	٢	٣	٤	٥	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	ترتيب
X٣_٤	إجمالي						٣.١٩	١.٣٠	بدرجة متوسطة	٥
X٣_٤_١	مراجع	٣٣.٠	٣٣.٠	٢٥.٣	٦.٦	٢.٢	٢.١٢	١.٠٢	موافق إلى حد ما	
X٣_٤_١	التزام	١.٤	٠.٠	٠.٠	٥١.٤	٤٧.٢	٤.٤٣	٦٥.	موافق جداً	
X٣_٤_١	إجمالي	١٩.٠	١٨.٤	١٤.١	٢٦.٤	٢٢.١	٣.١٤	١.٤٤	بدرجة متوسطة	
X٣_٤_٢	مراجع	٣٨.٥	٢٠.٩	٣١.٩	٦.٦	٢.٢	٢.١٣	١.٠٨	موافق إلى حد ما	
X٣_٤_٢	التزام	٢.٨	١.٤	١.٤	٣٧.٥	٥٦.٩	٤.٤٤	٨٤.	موافق جداً	
X٣_٤_٢	إجمالي	٢٢.٧	١٢.٣	١٨.٤	٢٠.٢	٢٦.٤	٣.١٥	١.٥١	بدرجة متوسطة	
X٣_٤_٣	مراجع	١٨.٧	٣٤.١	٣٨.٥	٤.٤	٤.٤	٢.٤٢	٩٩.	موافق إلى حد ما	
X٣_٤_٣	التزام	٢.٨	٠.٠	٠.٠	٥٤.٢	٤٣.١	٤.٣٥	٧٥.	موافق جداً	
X٣_٤_٣	إجمالي	١١.٧	١٩.٠	٢١.٥	٢٦.٤	٢١.٥	٣.٢٧	١.٣١	بدرجة متوسطة	
X٣_٥	مراجع	٢.٢	٦.٦	٦.٦	٤٧.٣	٣٧.٤	٤.١١	٩٥.	موافق	٢
X٣_٥	التزام	٥.٦	٩.٧	٤.٢	٤٠.٣	٤٠.٣	٤.٠٠	١.١٦	موافق	٣
X٣_٥	إجمالي	٣.٧	٨.٠	٥.٥	٤٤.٢	٣٨.٧	٤.٠٦	١.٠٥	موافق	٢

يتضح من الجدول موافقة عينة البحث على أهمية التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال ومحابة

الإرهاب، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٧٨ بانحراف معياري ٠.٥٠ مما يدل على الموافقة، وعلى مستوى العبارات جاءت مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلي:

- المتغير X٣_٢ "أهداف التكامل" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٠٧ بانحراف معياري قدره ٠.٦٦ كما بلغت درجة الموافقة "موافق"، وقد جاءت تلك الأهداف مرتبة وفقاً لأهميتها كالتالي:
  - توزيع العمل فيما بين كل من الالتزام والمراجعة الداخلية بحيث يتم تعظيم الاستفادة من اختصاصات وخبرات كل منهما لزيادة دور البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - مساعدة مدير الالتزام فى تصميم خطة المراجعة لاختبار مدى سلامة الأنظمة والتزام العاملين بها فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - تعزيز استقلالية مدير الالتزام.
  - تجنب ازدواجية العمل فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية وتوفير الوقت والجهد والتكلفة المالية.
  - تحسين البرامج التدريبية التى يتم تصميمها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المتغير X٣_٥ "يجب عقد لقاءات ثنائية فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية للتنسيق بشأن فحص النظم الموضعة للتأكد من كفاءتها وفاعليها، واقتراح مايلزم لاستكمال ما يكون من نقص بها أو ما تحتاجه من تحديث أو تطوير" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٠٦ بانحراف معياري قدره ١.٠٥ كما بلغت درجة الموافقة "موافق"
- المتغير X٣_١ "يقصد بالتكامل التعاون والتنسيق بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية بما يساهم فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٠٠ بانحراف معياري قدره ١.٠١ كما بلغت درجة الموافقة "موافق".

- المتغير X٣_٣ "المعلومات والبيانات التي يحصل عليها المراجع الداخلي من مدير الالتزام": حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٨٣ بانحراف معياري قدره ١.٠٢ كما بلغت درجة الموافقة "موافق"، وقد جاءت هذه البيانات والمعلومات مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلي:
  - نظم إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب ومدى فاعليتها.
  - النظم والإجراءات للعناية الواجبة بالعملاء وتحديث البيانات.
  - البرامج التدريبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآلية الترشيح لحضور تلك البرامج.
  - القواعد الموضوعة لضمان السرية.
  - الرقابة المكتبية والميدانية التى يقوم بها الالتزام، والنتائج التى أسفرت عنها ، والإجراءات التصحيحة التى اتخذت بشأن أية نقاط ضعف.
  - السياسات والإجراءات المطبقة فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - آلية تحديد العمليات غير العادية، وتحديد العمليات المشتبه فيها.
  - أهم صلاحيات ومديريات مدير الالتزام.
- المتغير X٣_٤ "البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلي حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.١٩ بانحراف معياري قدره ١.٣٠ كما بلغت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة"، وقد جاءت هذه البيانات والمعلومات مرتبة وفقاً لأهميتها كالتالي:
  - أية ملاحظات بشأن تلافى الازدواج فى العمل بين المراجعة الداخلية والالتزام بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أية ملاحظات تكشفت للمراجع الداخلى بشأن مدى التزام العاملين بنظم مكافحة غسل الأموال.
- نتائج الفحص الذى قام به المراجع الداخلى لنظم مكافحة غسل الأموال وأية مقترحات بشأن تحسين تلك النظم.

ولاختبار وجود فروق بين مجموعتي الدراسة بشأن أهمية التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إجراء اختبار مان ويتني وجاءت النتائج كما يلي:

٢- نتائج اختبار مان ويتني Man Whitney

للمقارنة بين مجموعتي المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، تم إجراء اختبار لامعلمي Non Parametric، وذلك لأن البيانات مقاسة بمقياس ليكرت الترتيبي، كما أن الاختبار اللامعلمي لا يتطلب بالضرورة أن تكون البيانات تابعة للتوزيع الطبيعي، كما أنه يعتبر الاختبار المناسب في حالة المقارنة بين مجموعتين مستقلتين Independent samples، وبتطبيق هذا الاختبار على عبارات السؤال الثالث (التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٨): نتائج اختبار مان ويتني للمقارنة بين رأي الملزمين والمراجعين الداخليين بشأن التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رمز المتغير	المتغير	النوع	متوسط الرتب	Z	P-Value
X٣	التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية	مراجع	٧٤.٢٠	٢.٣٧-	٠.٠١٨
		التزام	٩١.٨٥		
X٣_١	يقصد بالتكامل التعاون والتنسيق بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية بما يساهم فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مراجع	٨٧.٣٩	١.٧٤-	٠.٠٨١
		التزام	٧٥.١٩		
X٣_٢	أهداف التكامل ...	مراجع	٨٧.٤٤	١.٦٧-	٠.٠٩٤
		التزام	٧٥.١٣		
X٣_٣	المعلومات والبيانات التي يحصل عليها المراجع الداخلي من مدير الالتزام	مراجع	١١١.٤٧	٩.٠٢-	٠.٠٠٠
		التزام	٤٤.٧٥		
X٣_٤	البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلي	مراجع	٤٩.٤٣	١٠.٠٢-	٠.٠٠٠
		التزام	١٢٣.١٧		
X٣_٥	يجب عقد لقائات ثنائية دورية فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية الداخلية للتنسيق بشأن فحص النظم الموضعة للتأكد من كفاءتها وفاعليها، واقتراح مايلزم لاستكمال ما يكون من نقص بها أو ما تحتاجه من تحديث أو تطوير	مراجع	٨٢.٣١	٠.١٠٣-	٠.٩١٨
		التزام	٨١.٦٠		

يتضح من الجدول وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين، ومديري الالتزام بشأن "التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، حيث بلغت قيمة Z = -٢.٣٧ بمستوى معنوية ٠.٠١٨، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ٩١.٨٥، بينما بلغ متوسط رتب المراجعين الداخليين ٧٤.٢٠، ولتحديد مصدر هذه الاختلافات تم اختبار أسئلة القسم الأول وجاءت النتائج كما يلي:

٢٨. لم توجد فروق معنوية بين والمراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "يقصد بالتكامل التعاون والتنسيق بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية بما يساهم فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" حيث بلغت قيمة z = -١.٧٤ بمستوى معنوية ٠.٠٨١، أي أن هناك اتفاق بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في مفهوم التكامل.

٢٩. لم توجد فروق معنوية بين والمراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "أهداف التكامل" حيث بلغت قيمة z = -١.٦٧ بمستوى معنوية ٠.٠٩٤، أي أن هناك اتفاق بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في أهداف التكامل، والشكل البياني يظهر اتفاق مجموعتي البحث حول الأهداف التفصيلية للتكامل:

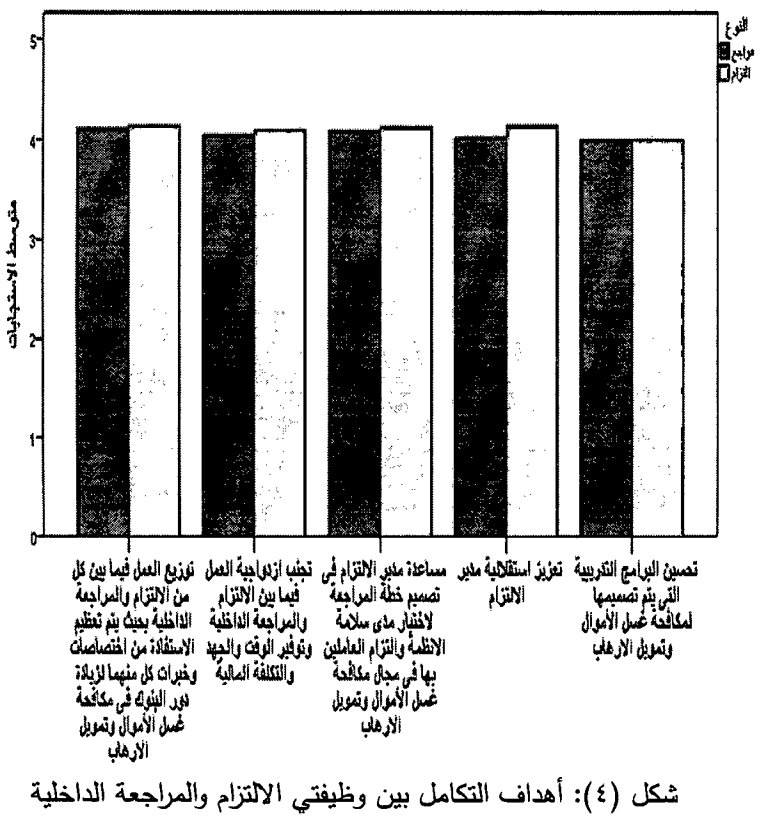

شكل (٤): أهداف التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية

٣٠. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "المعلومات والبيانات التي يحصل عليها المراجع الداخلي من مدير الالتزام" حيث بلغت قيمة z = -٩.٠٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين حيث بلغ متوسط الرتب ١١١.٤٧، بينما بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٤٤.٧٥، والشكل البياني يظهر اختلاف مجموعتي البحث حول البيانات والمعلومات التفصيلية:

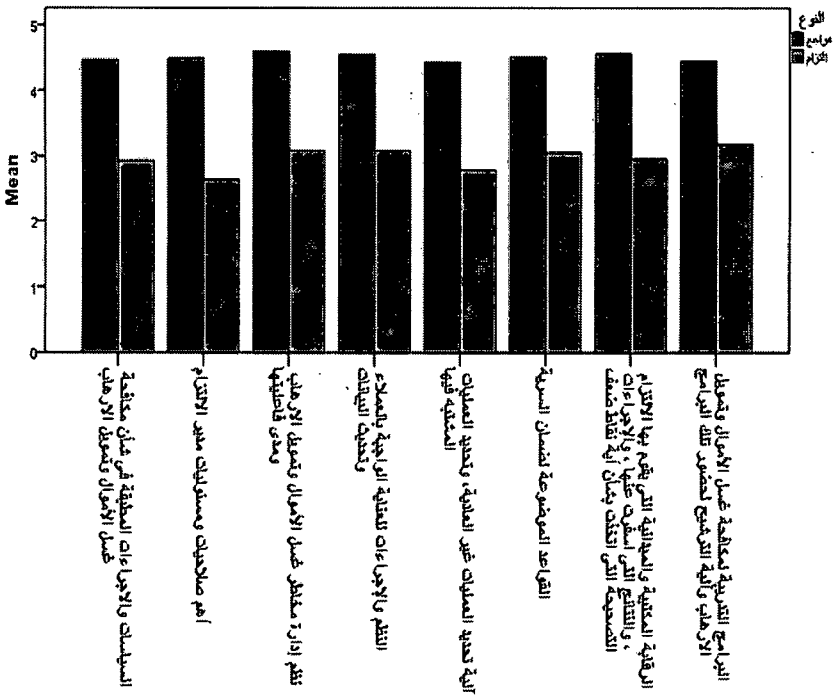

شكل رقم (٥): المعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي من مدير الالتزام

٣١. وجدت فروق معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في "البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلي" حيث بلغت قيمة z = -١٠.٠٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام حيث بلغ متوسط الرتب ١٢٣.١٧، بينما

بلغ متوسط الرتب لمديري الالتزام ٤٩.٤٣، والشكل البياني يظهر اختلاف مجموعتي البحث حول البيانات والمعلومات التفصيلية:

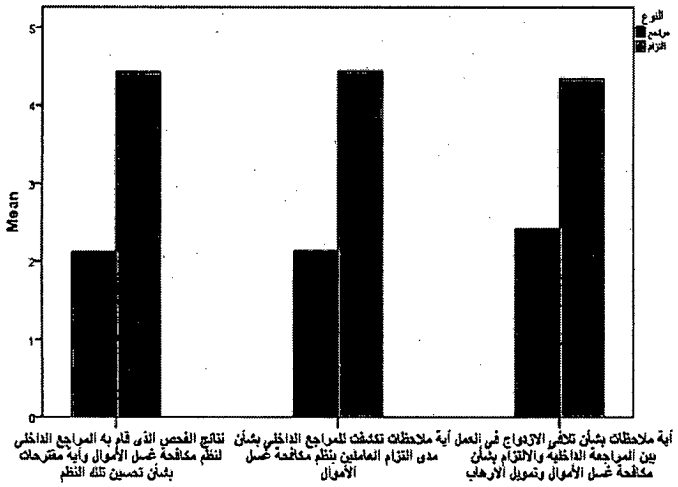

شكل رقم (٦): البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلي

٣٢. لم توجد فروق معنوية بين والمراجعين الداخليين ومديري الالتزام في " يجب عقد لقائات ثنائية دورية فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية للتنسيق بشأن فحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفاعليها، واقتراح مايلزم لاستكمال ما يكون من نقص بها أو ما تحتاجه من تحديث أو تطوير" حيث بلغت قيمة z = -٠.١٠٣ بمستوى معنوية ٠.٩١٨، أي أن هناك اتفاق بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام في ضرورة التنيسق بين الالتزام والمراجعة الداخلية.

نخلص من ذلك إلى اتفاق مجموعتي البحث في مفهوم التكامل أي المقصود بالتكامل، والأهداف التي يحققها ذلك التكامل، ضرورة عقد لقائات ثنائية دورية فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية للتنسيق بشأن فحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفاعليها، واقتراح مايلزم لاستكمال ما يكون من نقص بها أو ما تحتاجه

من تحديث أو تطوير ، ولكن وجد الاختلاف بين مجموعتي الدراسة (مدير الالتزام والمراجع الداخلي) في البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي من مدير الالتزام وهذه الاختلافات لصالح المراجع الداخلي، وكذلك البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلي لصالح مدير الالتزام، مما يؤدي إلى **رفض الفرض الثالث**.

نتائج الدراسة الميدانية

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

١. بلغت عينة البحث من ٩١ من المراجعين الداخليين، ٧٢ من مديري الالتزام، بالبنوك المصرية بنسبة استجابة كلية ٩٠.٣%، وبنسبة استجابة للقوائم الصالحة للتحليل بلغت ٨٣.٦%.

٢. بإجراء اختبار Reliability بلغت قيمة ألفا Cronbatch's Alfa ٩٢.٤%، ٦٠.٧%، ٧٣.٧% على أسئلة قائمة الاستقصاء على التوالي، مما يدل علي صلاحيتها، الأمر الذى يمكن معه الاعتماد على النتائج وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.

٣. وافقت عينة البحث على "دور وظيفة الالتزام في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" حيث جاءت درجة الموافقة "موافق" على المستوى العام، وعلى مستوى العبارات الفرعية التي وردت بالسؤال الأول بقائمة الاستقصاء تراوحت درجة الموافقة بين "موافق جداً" و"موافق إلى حدٍ ما"، مما يدل على أهمية دور وظيفة الالتزام في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤. تم رفض الفرض الأول: "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، حيث أظهر اختبار مان ويتني وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن دور وظيفة الالتزام فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام على المستوى العام، وعلى مستوى العبارات والواردة بالسؤال الأول بقائمة الاستقصاء، فيما عدا العبارة "يتعين على مديرالالتزام إحاطة مجلس إدارة البنك أولا بأول بكافة العمليات المشتبه فيها التى يرسلها الى وحدة مكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب" فقد كانت الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين.

٥. وافقت عينة البحث على "دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث بلغت درجة الموافقة "موافق" على المستوى العام، وعلى مستوى العبارات الفرعية والتي وردت بالسؤال الثاني بقائمة الاستقصاء، فقد تراوحت درجة الموافقة بين "موافق جداً" و "موافق إلى حدٍ ما" مما يدل على أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦. تم رفض الفرض الثاني: " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "، حيث أظهر اختبار مان ويتني الفروق التالية:

٧. وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المراجعين الداخليين في العبارات (يجب أن تخضع أنشطة إدارة الالتزام لمراجعة دورية من قبل إدارة المراجعة الداخلية، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر المؤهلات العلمية والخبرة العملية الكافية للمدير المدير عن الالتزام، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من وجود برنامج للالتزام مبني على المخاطر، وأن إدارة الالتزام تقوم بتنفيذ هذا البرنامج، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بالإشراف العام مكتبيا وميدانيا على التزام البنك بأحكام القوانين والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام الالتزام بفحص العمليات غير العادية وإخطارات الاشتباه الداخلية، واتخاذ القرار بشأن القيام بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالعمليات المشتبه

فيها، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بإعداد تقرير دورى عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرضه على مجلس الإدارة وإرساله إلى وحدة مكافحة غسل الأموال).

٨. وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المراجعين الداخليين ومديري الالتزام بشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح مديري الالتزام في العبارات (يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من العناصر الساسية التي تشملها سياسة الالتزام، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا تتعاون مع إدارة الالتزام بشأن تحديد وتقييم القضايا الأساسية بمخاطر الالتزام ووضع الخطط لمعالجة أى أوجه قصور فى السياسات أو الإجراءات أو التنفيذ، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن مدير الالتزام يتمتع بالاستقلالية، وأن لديه القدرة على التواصل مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والإدارة العليا، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من توافر كافة الموارد المالية والبشرية والتقنية لإدارة الالتزام، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتعريف العاملين بمخاطر الالتزام، وتقديم المشورة الى الإدارة العليا، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مدير الالتزام بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات اللازمة وفقا للمتطلبات الرقابية).

٩. لم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين مجموعتي البحث (مديري الالتزام، والمراجعين الداخليين في العبارات (يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن الإدارة العليا قامت بوضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من قيام مجلس الإدارة بعدة أعمال خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تتحقق المراجعة الداخلية من أن إدارة الالتزام تقوم بتحديد وتوثيق وتقييم مخاطر الالتزام، ومراجعة الكيفية التى يتم بها قياس تلك المخاطر)

١٠. وافقت عينة البحث على أهمية التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال ومحابة الإرهاب، حيث بلغت درجة الموافقة "موافق" وعلى مستوى العبارات تراوحت درجة الموافقة بين "موافق"، و "موافق بدرجة متوسطة" مما يدل على أهمية التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال ومحابة الإرهاب.

١١. تم رفض الفرض الثالث "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المراجع الداخلى ومدير الالتزام بشأن أهمية التكامل بين وظيفتى الالتزام والمراجعة الداخلية فى زيادة فاعلية البنوك فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب": حيث أظهر اختبار مان ويتني اختلاف بين مجموعتي الدراسة (مدير الالتزام والمراجع الداخلي) في البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي من مدير الالتزام وهذه الاختلافات لصالح المراجع الداخلي، وكذلك البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مدير الالتزام من المراجع الداخلي لصالح مدير الالتزام ، كما أظهر اتفاق مجموعتي البحث في مفهوم التكامل أي المقصود بالتكامل، والأهداف التي يحققها ذلك التكامل، ضرورة عقد لقائات ثنائية دورية فيما بين الالتزام والمراجعة الداخلية للتنسيق بشأن فحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفاعليها، واقتراح مايلزم لاستكمال ما يكون من نقص بها أو ما تحتاجه من تحديث أو تطوير.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

- البنك المركزى المصرى ، قطاع الرقابة والاشراف ، (٢٠١٤)، الرقابة الداخلية فى البنوك.
- البنك المركزى المصرى ، قطاع الرقابة والاشراف، (٢٠١١)، تعليمات بشأن حوكمة البنوك.
- البنك المركزى المصرى ، (٢٠١١) ، الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .
- عادل محمد السيوى ، جريمة غسل الأموال ، (٢٠٠٨)، تعريفها ومخاطرها والتطور التشريعى لمكافحتها، نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع .
- قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٠ مكرر ، ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٢.
- قانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، الجريدة الرسمية ،العدد ٢٣ مكرر، ٨ يونية سنة ٢٠٠٣.
- قانون رقم ١٨١ سنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٥ مكرر ، ٢٢ يونية سنة ٢٠٠٨
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحةغسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢.
http://mlcu.org.eg/arabic_PDF/Executive%٢٠regulations%٢٠of%٢٠the%٢٠anti-money%٢٠laundering%٢٠law.pdf .
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، الجريدة الرسمية ،العدد ٢٠ تابع (أ)،١٥مايو سنة ٢٠١٤.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون مكافحة الارهاب، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٣ مكرر ، ١٥ أغسطس سنة ٢٠١٥
- مؤسسة النقد العربى السعودى ، (٢٠٠٨)، دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة فى المملكة العربية السعودية ، الإصدار الأول ، www.sama.gov.sa
- وحدة مكافحة غسل الأموال ، (٢٠١١) قواعد التعرف على هوية العملاء فى البنوك
http://mlcu.org.eg/arabic_PDF/KYC%٢٠Rules%٢٠for%٢٠%٢٠for%٢٠banks%٢٠in%٢٠arabic.pdf

ثانيا :المراجع الأجنبية

- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) , (٢٠٠١) , customer Due Dilegence for Banks, http://www.bis.org/publ/bcbs٨٥.pdf .
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) , (٢٠٠٥) , compliance function in banks , http://www.bis.org/publ/bcbs١١٣.pdf
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) , (٢٠١٢) , The Internal audit function in banks ,http://www.bis.org/publ/bcbs٢٢٣.pdf .
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) , (٢٠١٥), Corporate governance principles for banks ,https://www.bis.org/bcbs/publ/d٣٢٨.pdf .
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (٢٠١٦) , Sound mamagement of risks related tomoney laundering and financing of terrorism https://www.bis.org/bcbs/publ/d٣٥٣.pdf
- Capgemini ,(٢٠٠٥) ,Turning Compliance into Competitive Advantage, Capgemini, Paris .
- Chartered Institute of Internal Auditors,(٢٠١٤) ,Risk based internal auditing, https://global.theiia.org/standardsuidance/topics/Documents/٢٠١٥٠١GuidetoRBIA.pdf

- Dieter De Smet Anne-Laure Mention, (٢٠١١),"Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AML practices", Managerial Auditing Journal, Vol. ٢٦ Iss ٢ pp. ١٨٢ – ٢٠٣ Permanent link to this document: http://dx.doi.org/١٠.١١٠٨/٠٢٦٨٦٩٠١١١١٠٩٥٠٣٨

- FATF (2012), *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation,* updated October 2015, FATF, Paris, France,www.fatf-gafi.org/recommendations.html

- FATF (٢٠١٣), *Methodology for Assessing Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT Systems,* updated February ٢٠١٦, FATF, Paris, France, www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatfissuesnewmechanismtostrengthenmoneylaunderingandterroristfinancingcompliance.html

- Griffiths ,David ,M,(٢٠١٥) , Risk Based Internal Auditing, version ٤.٤,http://www.internalaudit.biz/files/introduction/rbiaintroduction.pdf

- Geiger, H. and Wuensch, O. (٢٠٠٧), "The fight against money laundering: an economic analysis of a cost-benefit paradoxon", Journal of Money Laundering Control, Vol. ١٠ No. ١, pp. ٣-١٥. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=١٠.١.١.٦٢٩.٣٨٣٥&rep=rep١&type=pdf

- Louis de Koker,(٢٠١٤), The FATF's customer identification framework :fit for purpose?, Journal of Money Laundering Control, Vol.١٧ Iss ٣ PP.٢٨١-٢٩٥

- Middle East and North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF) , (٢٠٠٩), Mutual Evaluation Report of the Arab Republic of Egypt , http://www.menafatf.org/images/UploadFiles/MER_Egypt_ForPublication.pdf

- Naylor,R.,(٢٠٠٧) ,Criminal Profits,Terror Dollars and Nonsense, Tax Jutice NL, Seminar on Money Laundering Tax Evasion and Financial Regulation Transnational Institute, Amsterdam .
- Okab Reem ,(٢٠١٤) , Applying Internal Control Procedures for Detecting and Preventing Money Laundering Operations in Banks , Journal of Modern Accounting and Auditing , ISSN١٥٤٨-٦٥٨٣,Vol.No.٢,١٩١-٢٠٩
- The Institute of Internal Auditors (IIA) , (٢٠٠٩), ,Definition of Internal Auditing ,https://na.theiia.org/standards-guidance/PublicDocuments/IPPF **Definition** ٠١-٠٩.pdf
- The Institute of Internal Auditors (IIA), (٢٠٠٩),Practice Advisory ٢١٣٠-١: Assessing the Adequacy of Control Processess https://iia.org.uk/resources/global-guidance/international-standards/performance-standards/
- Verhage,Antoinette,(٢٠٠٩), Complaince and AML in bolgium: a booming soctor with growing pains ,Journal of Money Laundering Controlm Vol,١٢ Iss ٢ pp.١١٣-١٣٣ .